بسم الله الرحمن الرحيم

الاسم : مهدي غانم محمد الرفوع.

الكلية : إدارة الأعمال.

القسم : إدارة الأعمال.

التخصص : الاقتصاد.

سنة التخرج : 2006 .

الهاتف النقال : 0777437652.

البريد الإلكتروني : www.mohdievoy@yahoo.com



جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

التبعية الاقتصادية وأثرها على النشاط الاقتصادي الأردني خلال الفترة (1970 -2004)

إعداد الطالب

مهدي غانم محمد الرفوع

إشراف الدكتور

سعيد محمود الطراونه

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد قسم الاقتصاد

جامعة مؤتة، 2006 م

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب مهدي غانم الرفوع الموسومة بـــ:

التبعية الاقتصادية وأثرها على النشاط الاقتصادي الأردني خلال الفترة (2004-1970)

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **الاقتصاد.**

القسم: الاقتصاد.

	التوقيع	التاريخ	
د. سعيد محمود الطراونة		2006/8/3	مشرفاً ورئيسا
د. بشير أحمد العبدالرزاق		2006/8/3	عضواً
د. موفق علي الخليل		2006/8/3	عضواً
د. طلال محمد بطاينة		2006/8/3	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. أحمد القطامين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
E-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤتة – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 99-03/2372380
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة عرفانا بالجميل، إلى من كانت سبب توفيقي دائما" بدعائها الخالص والدتي، إلى سندي وذخري في هذه الحياة أشقائي وشقيقاتي، إلى رفيقة دربي وحاملة قنديل الأمل زوجتي، إلى فلذات كبدي محمد، معن، وبتول.

إليهم جميعا" أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

مهدي غانم الرفوع

الشكر والتقدير

الشكر كل الشكر لله تعالى، فله الفضل وله المنة، على ما أمدني به من الصبر والاحتمال لإنجاز هذا العمل، وعلى ما هداني إليه في بحثي عن المعلومة.

والشكر الجزيل الى الدكتور سعيد الطراونة المشر ف على هذه الرسالة على مـا بذله من جهده ووقته في مراجعة فصول وموضوعات هذه الرسالة، فلعلمه الغزيـر كبير الأثر في إخراج هذه الرسالة على الشكل التي هي عليه.

كما أتقدم بالشكر الى كافة أعضاء هيئة التدريس في قسم الاقتصاد، علـى مـا قدموه لنا من العلم والمعرفة طوال مدة دراستنا.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير الى أعضاء لجنة المناقشة، الدكتور سعيد محمود الطراونه مشرفاً ورئيساً، الدكتور بشير أحمد العبد الرزاق عضواً، الدكتور موفق الخليل عضواً، الدكتور طلال البطاينة عضواً، على مراجعتهم لهذه الرسـالة، وعلى ملاحظاتهم القيمة التي تركت أثرها على هذه الرسالة، فلهم مني كل الـشكر والتقدير. ثرها على هذه الرسالة

مهدي غانم الرفوع

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الإشكال

الملخص

التبعية الاقتصادية وأثرها على النشاط الاقتصادي الأردني خلال الفترة [1970- 2004]

مهدي غانم الرفوع

جامعة مؤتة، 2006

تناولت هذه الدراسة بشكل أساسي موضوع التبعية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1970 -2004)، هادفة بذلك الى تحديد مفهوم التبعية الاقتصادية، وكيفية قياسها من خلال مؤشراتها المختلفة . وقد تم استخدام الأسلوب الوصفي في قياس التبعية من خلال أربعة مؤشرات هي : التبعية التجارية والمتمثلة بالانكشاف التجاري (E)، والتركز السلعي للصادرات (X) والتبعية المالية (F)، والتبعية التكنولوجية (T). كما تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي VAR (Vector Autoregression) على بيانات سنوية. وقد تم اختيار متغيرين فقط هما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، باعتباره مؤشراً هاماً في قياس أداء النشاط الاقتصادي، والتبعية الاقتصادية (D) ممثلة بمؤشراتها الاربعه وقد تم تطبيق اختبار ديكي - فولر الموسع Augmented Dekey Fuller لمعرفة فيما إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة أم لا، وتبين أن جميع المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى I(1) أي مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، بينما هي غير مستقرة بمستوياتها الأساسية، كما تم تطبيق اختبار Granger Causality Test لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات.

كذلك فقد تم استخدام أداتين من أدوات التحليل هما؛ تحليل مكونات التباين Variance Decomposition واختبار دالة الاستجابة لردة الفعل Impulse Response Function، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود تبعية للاقتصاد الأردني في مجالي التجارة الخارجية، والتمويل الخارجي، بينما كانت التبعية في مجال التكنولوجيا أقل نسبيا وذلك لمحدودية تأثير التكنولوجيا على قطاع الخدمات، والذي يعتمد الاقتصاد الأردني عليه بشكل أساسي.

Abstract

Economical dependency and its affect on Jordan economical activity during the period (1970-2004).

Mahdi Ghanem Al-rfou
Mutah University

This study aims to analyze economic dependency in Jordanian economy for the period of 1970-2004.

The analysis conducted through: first, estimating economic dependency by calculating four indicators: 1)external commerce 2) commodity export concentration 3) financial 4) technological

Second :time series analysis has been applied to study the effect of dependency on Econonic activityt.Mainly by application of Vector Autoregression (VAR) on annual data, and by choosing two variables which are : Gross Domastic Product (GDP), which can be considered as agood indicator for economic activity , Dependencey (D) through above mentioned indicators. These include : stationarity-which show that variables are not stationary in levels, but their first diffrences are stationary- , causality , variance decomposition , and impulse response function.

the results showed that :

1- great dependency of Jordanian economy in terms of commercial and financial dependency.
2- dependency indicators have strong effect on economic activity in Jordan.
3- technology effect on economic activity is relativly small. because economic activity is mainly dependent on service sector, which is not affected by technology.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

إن الهدف العام والرئيس الذي تسعى كافة الدول الى تحقيقه يتمثل في تحقيق مستويات متقدمة من التنمية بشكل عام، والتنمية الاقتصادية بشكل خاص . ويتطلب هذا الهدف ضرورة استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة من ناحية، والبحث عن مصادرلتوفير الموارد غير المتوفرة، من ناحية أخرى . حيث يعتبر استيراد هذه الموارد من الخارج هو السبيل الوحيد لتوفيرها، سواء كانت موارد مادية او مالية.

ونظرا" لمحدودية موارد اقتصاديات بعض الدول، ومنها الأردن فقد اضطرت الى الاعتماد على الخارج، حيث تمثل هذا الاعتماد في: استيراد مستلزمات الإنتاج من المواد الخام والسلع الرأسمالية، والاستدانة من الخارج لتوفير مصادر تمويل لرأس المال، ونظرا" لصغر حجم السوق في بعض الدول، فإنها تعتمد على الخارج في تصدير منتجاتها، خاصة من السلع الأولية التي تشكل جزءا " كبيرا" من صادراتها.

وقد أدت هذه العناصر الى تبعية اقتصاديات بعض الدول لدول أخرى، وما ترتب على ذلك من ارتباط النشاط الاقتصادي في هذه الدول باقتصاديات الدول الأخرى.

2.1 مشكلة الدراسة:

يوصف الاقتصاد الأردني بأن السوق فيه صغير، وأنه محدود الموارد، مما جعل من الاعتماد على الخارج في كافة المجالات أمرا " ضروريا"؛ لتحقيق المستويات المنشودة من التنمية، ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في تحديد المستوى الذي وصلت إليه تبعية الاقتصاد الأردني للخارج.

ويمكن توضيح ذلك من خلال السؤالين التاليين:

1. ما مدى تبعية الاقتصاد الأردني للاقتصاديات الخارجية ؟

2. ما آثار تبعية الاقتصاد الأردني لاقتصاديات الـدول الأجنبيـة علـى النـشاط الاقتصادي الوطني ؟

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في ضرورة دراسة التبعية الاقتصادية في الاقتـصاد الأردني، وذلك لتحديد تأثير التبعية على الاقتصاد الأرد ني، وبالتالي المساهمة فـي وضع استراتيجية تنموية وطنية تشجع على الآثار الإيجابية، وتحد من الآثار السلبية للتبعية على النشاط الاقتصادي، وذلك في محاولة زيادة الاعتماد على الـذات فـي مجالي الإنتاج والتمويل، وامكانية تحقيق الاستقلال الاقتصادي مستقبلاً.

4.1 أهداف الدراسة

تتلخص هذه الدراسة بتحقيق ما يلي: -

1. التعرف على التبعية وتحديد مفهومها الاقتصادي.
2. بيان كيفية قياس التبعية الاقتصادية، من خلال مؤشراتها المختلفة.
3. قياس وتحليل التبعية التجارية والمالية والتكنولوجية للاقتصاد الأردنـي، وذلـك للكشف عن مدى تبعية الا قتصاد الأردني للخارج، والى إيجاد حلول ممكنة لعقبات التنمية في طريق الاقتصاد الأردني، والتخلص من إسار التبعيـة للاقتـصاديات الأجنبية.
4. تهدف الدراسة أيضا" الى تقدير أثر التبعية الاقتصادية على النشاط الاقتـصادي الأردني.

5.1 منهجية الدراسة

تستخدم الدراسة بيانات للاقتصاد الأردني وللفترة (1970-2004). حيث أن هذه الفترة تشكل فترة زمنية طويلة نسبيا" يمكن الاعتماد عليها في تقدير نموذج الدراسة. وسوف يتم استخدام البيانات اللازمة لدراسة تبعية الاقتصاد الأردني، حيث تم تقسيم التبعية الى ثلاثة أنواع؛ تبعية تجارية وسيتم قياسها من خلال مؤشر

الانكشاف التجاري للخارج، ومؤشر التركز السلعي للصادرات، وتبعية مالية وسيتم قياسها من خلال أقساط الدين وخدماته، وتبعية تكنولوجية وسيتم قياسها من خلال الإنفاق على السلع الرأسمالية المستوردة. وسيتم الرجوع الى نشرات البنك المركزي الشهرية والسنوية، ونشرات دائرة الإحصاءات العامة للحصول على هذه البيانات.

كما سيتم استخدام الأسلوب الوصفي في التحليل، بالإضافة الى الأسـلوب القياسـي استخدام تحليل السلاسل الزمنية على البيانات اللازمة، لا سيما أن النموذج الذي سيتم اختياره لهذه الدراسةهونموذج (VAR) VECTOR AUTOREGRESSION) المختزل.

6.1 محددات الدراسة

أن من أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة هو أن البيانات المتوفرة عن التجارة الخارجية، والمديونية الخارجية، غير منتظمة، كما أنها تعرضت لإختلاف طريقة الحساب من فترة لأخرى.

7.1 فرضية الدراسة

تستند هذه الدراسة على الفرضيات الرئيسة التالية:

1. أن الانكشاف التجاري يؤثر سلبياً على النشاط الاقتصادي الأردني.
2. ان التركز السلعي للصادرات يؤثر سلبياً على النشاط الاقتصادي الاردني.
3. ان التبعية المالية تؤثر سلبياً على النشاط الاقتصادي الاردني.
4. ان التبعية التكنولوجية تؤثر سلبياً على النشاط الاقتصادي الاردني.

ومن أجل اختبار هذه الفرضية تم الاستعانة بالأسلوب الوصفي، والأسلوب القياسي في تحليل البيانات وتفسيرها، وسيعتمد الأسلوب القياسي في هذه الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية لأثر التبعية الاقتصادية على النشاط الاقتصادي، وذلك باستخدام نموذج VAR (Vector Autoregression) والذي يتم من خلاله إجراء الاختبارات التالية: اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرار السلاسل الزمنية (The Unit Root Test Of Stationarity. واختبار السببية (Granger Causality Test).

واختبار تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) واختبار دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function).

8.1 نموذج الدراسة

لقد جاءت هذه الدراسة لقياس أثر التبعية الاقتصادية على النشاط الاقتصادي، لاسيما بعد التطورات الكبيرة التي حصلت في مجال الاتصالات وما آل إليه العالم بعد هذه التطورات من جعله قرية صغيرة، فأصبحت سياسات الانفتاح الاقتصادي، والدخول الى الأسواق العالمية، واقع لا بد منه. مما جعل المنافسة في السوق العالمية على أشدها، وقد أدى ذلك الى تقوية الروابط الاقتصادية بين الدول. هذه العوامل التي ألقت بظلالها بدون شك على التبعية الاقتصادية، فقد عززت من وجود التبعية بين اقتصاديات الدول النامية، ومن بينها الاقتصاد الأردني من جهة، واقتصاديات الدول الصناعية من جهة أخرى، وللكشف عن الآثار الحميدة للتبعية من الآثار غير الحميدة كان لابد من توضيح العلاقة بين مؤشرات التبعية الاقتصادية والنشاط الاقتصادي، ولوضع نموذج الدراسة تم اعتبار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP مؤشراً للنشاط الاقتصادي.

وتم اخذ أهم المؤشرات للتبعية الاقتصادية، وهي: مؤشر الانكشاف التجاري E، ومؤشر التركز السلعي للصادرات X، ومؤشر التبعية المالية F، ومؤشر التبعية التكنولوجية T. حيث تمّ قياس هذه المؤشرات من خلال الصيغ التالية:

$$E = \frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \quad \text{..................................} \quad (1)$$

$$X = \frac{\text{صادرات السلعتين الرئيستين}}{\text{إجمالي الصادرات}} \quad \text{............................} \quad (2)$$

$$F = \frac{\text{أقساط استهلاك الديون} + \text{الفوائد}}{\text{قيمة الصادرات}} \quad \text{..........................} \quad (3)$$

$$T = \frac{\text{قيمة المستوردات من السلع الهندسية الإنتاجية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \quad \text{.............} \quad (4)$$

وبعد تحديد قيم مؤشرات التبعية من خلال الصيغ: (1)،(2)، (3)، و(4)
يمكن تكوين النموذج التالي على شكل نموذج (VAR)
VECTOR AUTOREGRESSION المختزل. ووضع كل متغير من المتغيرات المستقلة في نموذج (VAR) بشكل منفرد، وبذلك يتسنى اختبار تأثير كل من هذه المتغيرات على حده وبالشكل التالي:

نموذج الانكشاف التجاري :

$$Y_t=A_1Y_{t-1}+A_2Y_{t-2}+.....+A_nY_{t-n}+U_t$$

حيث:

$$Yt = [GDP \quad E]' ....(1)$$
$$U_t = [e_{1t} \quad e_{2t}]'$$

U_t:مصفوفة الخطأ العشوائي، بحيث:

t:الزمن.

n: عدد فترات التباطؤ الزمني.

e_{1t} ، e_{2t}: الخطأ العشوائي في المتغيرين GDP،E على التوالي،وذلك في المتجــه رقم،(1) والذي يمثل أثر الانكشاف التجاري على النشاط الاقتصادي . مع افتراض أن القيمة المتوقعة لكل منهما صفر، وأنه لا يوجد ترابط متسلسل في أي منهما، أي أن:

$$E(e_{it} \quad e_{it-s})= 0$$

نموذج التركز السلعي للصادرات :

$$Y_t=A_1Y_{t-1}+A_2Y_{t-2}+.....+A_nY_{t-n}+U_t$$

حيث:

$$Y_t = [GDP \quad X]' ....(2)$$

$$U_t = [e_{1t} \quad e_{2t}]'$$

U_t:مصفوفة الخطأ العشوائي، بحيث:

t:الزمن.

n: عدد فترات التباطؤ الزمني.

e_{1t}،e_{2t}: الخطأ العشوائي في المتغيرين GDP،X على التوالي، وذلك في المتجـــه رقم (2) والذي يمثل أثر التركيز السلعي على النشاط الاقتصادي . مع افتراض أن القيمة المتوقعة لكل منهما صفر، وأنه لا يوجد ترابط متسلسل في أي منهما، أي أن:

$E(e_{it} \quad e_{it-s}) = 0$

نموذج التبعية المالية:

$$Y_t = A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + ... + A_n Y_{t-n} + U_t$$

حيث:

$$Yt = [GDP \quad F]' \text{...}(3)$$

$$U_t = [e_{1t} \quad e_{2t}]'$$

U_t:مصفوفة الخطأ العشوائي، بحيث:

t:الزمن.

n: عدد فترات التباطؤ الزمني.

e_{1t}،e_{2t}: الخطأ العشوائي في المتغيرين GDP،F على التوالي، وذلك في المتجـــه رقم،(3) الذي يمثل أثر التبعية المالية على النشاط الاقتصادي . مع افتــراض أن القيمة المتوقعة لكل منهما صفر، وأنه لا يوجد ترابط متسلسل في أي منهما، أي أن:

$E(e_{it} \quad e_{it-s}) = 0$

نموذج التبعية التكنولوجية:

$$Y_t = A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + ... + A_n Y_{t-n} + U_t$$

حيث:

$$Yt = [GDP \quad T]' \text{...}(4)$$

$$U_t = [e_{1t} \quad e_{2t}]'$$

U_t:مصفوفة الخطأ العشوائي، بحيث:

t:الزمن.

n: عدد فترات التباطؤ الزمني.

e_{1t} ،e_{2t}: الخطأ العشوائي في المتغيرين GDP،T على التوالي، وذلك في المتجـــه رقم،(4) الذي يمثل أثر التبعية التكنولوجية على النشاط الاقتصادي . مع افتراض

أن القيمة المتوقعة لكل منهما صفر وأنه لا يوجد ترابط متسلسل في أي منهما، أي أن:

$$E(e_{it} \quad e_{it-s}) = 0$$

ويعتبر نموذج VAR من الأساليب القياسية الحديثة التي يتم بواسطتها دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، بحيث يتم التعبير عن كل متغير من متغيرات النموذج كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة وبقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة كذلك.

وقد تم اختيار متغيرات الدراسة على اعتبار أنها على علاقة مع بعضها. وسوف يتم معاملتها كمتغيرات داخلية (Endogenous Variables) كما هو متعارف عليه في نموذج (VAR) الذي تم استخدامه، وسيتم إجراء بعض الاختبارات على هذه المتغيرات في النموذج السابق بالاستفادة من الرزمة الإحصائية (EVIEWS).

ومن هذه الاختبارات:

1- اختبار جذر الوحدة، لقياس مدى استقرارية متغيرات الدراسة (Unit RootTest)، والذي يستخدم اختبار ديكي – فولر للكشف عن مدى استقرارية المتغيرات.

2 -اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني (Selecction the lag length): لاختيار عدد فترات التباطؤ الزمني، وذلك بالاستفادة من اختباري أكايك (Akaike) وشوارتز (Schwartz).

3 - اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test): و يفيد هذا الاختبار في تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة . حيث انه يوجد عدة احتمالات لإتجاه السببية، كأن يسبب المتغير الأول المتغير الثاني، أو العكس أن يسبب المتغير الثاني المتغير الأول، أو أن تكون علاقة السببية بينهما تبادلية كأن يسبب كل منهما الآخر، أو أن لا يكون بينهما علاقة سببية أي أن أي منهما لا يسبب الآخر.

4 -تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition): حيث أن هذا التحليل يعطي معلومات عن الأهمية النسبية لأثر كل تغير مفاجئ (Shock) في كل متغير من

متغيرات النموذج، على جميع متغيرات النموذج، وعلى افتراض انه لا يوجـد ترابط متسلسل بين الأخطاء العشوائية.

5 - اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function): تساعد هـذه الدالة على تتبع المسار الزمني لمختلف التغيرات المفاجئة (Shocks) التي يمكن أن تتعرض لها مختلف المتغيرات المضمنة في النموذج، كما تعكس أيضا " كيفية استجابة كل متغير من هذه المتغيرات لأي صدمة مفاجئة في أي متغير من متغيرات النموذج مع مرور الزمن.

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2 مفهوم التبعية

تعرف التبعية بأنها: ارتباط نمو وتوسع اقتصاد بنمو اقتصاد آخر، وتأخذ علاقة التشابك بين اقتصاد دولتين أو اكثر شكل تبعية،عندما تستطع بعض الدول (المسيطرة أو المتبوعة) أن تتوسع وتنمو ذاتياً، في حين أن الدول الأخرى (المُسيطر عليها أو التابعة) لا تستطيع أن تفعل ذلك، إلا كانعكاس لتوسع ونمو الاقتصاد المسيطر (Santos, 1970). وفي هذا السياق يتالتفريق بين مفهومين للتبعية : المفهوم الأول: ويعني الاعتماد (Dependence)، فالتبعية بهذا المفهوم أمر نافع، وتكاد الدول كلها غنيها وفقيرها، قويها وضعيفها، يعتمد بصورة او أخرى وبدرجة او أخرى بعضها على بعض .أما المفهوم الثاني : ويعني الاعتماد الذي يوحي بالإذعان والارتباط الوثيق بعجلة اقتصاد خارجي، " With Subjection Dependence" فالخطورة تكمن في هذا المفهوم للتبعية، وبهذا المفهوم نرى التأثيرات السلبية في مسيرة التنمية ونمطها في الاقتصاد المعتمد أو التابع (كرم، 1981).

وما يهمنا في هذه الدراسة هو التبعية بمفهومها الثاني.

إن التبعية الاقتصادية تتضمن بمفهومها الكلي عنصرين أساسيين ؛ الأول: ويتعلق بالبنيان أو الهيكل الاقتصادي للدولة، وهو ما يطلق علية التبعية الداخلية . الثاني: ويتعلق بعلاقات الدولة الاقتصادية مع العالم الخارجي، وهو ما يطلق عليه التبعية الخارجية. ومن خلال إبراز مؤشرات التبعية الاقتصادية، يتضح مدى اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وما يترتب على ذلك من آثار في نمط ملكية المؤسسات الاقتصادية وإدارتها من جهة، وفي مدى التكامل أو التفكك في بنية الاقتصاد المحلي من جهة أخرى (العيسوي، 1989).

وبشكل عام تعتبر التبعية الاقتصادية حالة تعيشها الدول النامية، وقد ظهرت نتيجة التفاعل التجاري بين تلك الدول و الدول المتقدمة، ويمكن التعبير عنها بعدد من المؤشرات.

2.1.2 مؤشرات التبعية الاقتصادية :

وقد تم تقسيمها الى ثلاث مجموعات رئيسة:

1.2.1.2 مجموعة مؤشرات درجة الانكشاف الاقتصادي للخارج (التبعية التجارية):

1 - مؤشر درجة الانكشاف التجاري:

ويمثل هذا المؤشر أهمية التجارة الخارجية من الصادرات و من المستوردات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي أن ارتفاع هذا المؤشر يعبر عن درجة التبعية لذلك الاقتصاد ، مع الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات أخرى ، ويمكن التعبير عن هذا المؤشر رياضيا" كالتالي:

$$\text{مؤشر درجة الانكشاف التجاري} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

وتعتبر العلاقة وثيقة بين مستوى الانكشاف للخارج، وبين التبعية الاقتصادية؛ فبقدر ما يكون الاقتصاد منكشفا" للخارج بقدر ما تكون التبعية الاقتصادية كبيرة للدول الأجنبية، إذ يستحيل أن يتحول القطر المنكشف إلى اقتصاد مغلق بين عشية وضحاها، وذلك لأن الاستغناء عن المستوردات بإنتاج بدائل عنها، أو التحول لتصدير عدة سلع بدلا" من التركيز على تصدير سلعة واحدة، قد يحتاج الى أجيال، وبذلك يبقى الاقتصاد المنكشف تحت تأثير تقلبات رياح التجارة الخارجية في أسواق الدول الصناعية المتقدمة، سواء ذلك على مستوى المستوردات أو الصادرات، بل إن الاعتماد على تصدير سلعة رئيسة واحدة تعرض إيرادات الدولة للتذبذب حسب تغير سعر تلك السلعة عالميا"، ومن الأمثلة على ذلك ما حدث لعائدات الدول المصدرة للنفط عندما انخفضت أسعار النفط الخام (حماد ومشعل، 1986).

ونلاحظ أن هذا المعيار في بيان الانكشاف التجاري يولي أهمية متساوية لكل من الصادرات والمستوردات.

وقد اعتبر هنريكس (H.H.Hinriches)اقتصاد الدولة منكشفا " إذا شكلت المستوردات نسبة تزيد عن (20%)من الناتج المحلي الإجمالي . أما إذا تراوحت هذه النسبة بين (12% - 20%) فإن اقتصاد الدولة يعتبر مغلقا" (Hinriches , 1967).

2- مؤشر التركز السلعي للصادرات:

ويقيس هذا المؤشر مدى التركز على تصدير سلعة واحدة، أو عدد قليل جدا " من السلع أو الموارد إلى إجمالي الصادرات.

ويمكن استخدام سلعتين لقياس درجة التركز السلعي للصادرات، وبذلك يتم التعبير عن هذا المؤشر بالصيغة الرياضية التالية:

$$\text{مؤشر التركز السلعي للصادرات} = \frac{\text{صادرات السلعتين الرئيستين}}{\text{إجمالي الصادرات}}$$

وكلما ارتفع هذا المؤشر، دلَّ على اعتماد كبير على تصدير سلعة أو سلعتين وكان ذلك مؤشر على وجود تبعية اقتصادية للخارج .

وذلك لأنه يصعب على الدول مقاومة أي تغيرات في العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية ، كما يصعب على الاقتصاد التكيف مع الظروف المستجدة من حيث التوقف عن إنتاج وتصدير سلعة معينة والتحول إلى سلعة أخرى.

كذلك فإن ترافق التركيز على تصدير سلعة أو سلعتين مع عدم استقرار في أسعارهما، مما يجعل شروط تبادلها تتحول إلى غير صالح الدول المصدرة، وهذا ما يحدث عادة في صادرات الدول النامية، مما يؤثر على قدرتها الاستيرادية (Impor Capacity)، وخاصة من السلع الرأسمالية والتي تكون عملية التنمية بأمس الحاجة إليها (كرم، 1980).

وهناك نوع آخر من المخاطر التي تكتنف هذه الحالة، من الاعتماد على تصدير سلعة أو سلعتين في الدول النامية حيث أن قطاع التصدير غالبا " ما يكون مرتبطا" هيكليا" مع الاقتصاديات المتقدمة اكثر من ارتباطه مع الاقتصاد المحلي، وبذلك فان قدرة هذا القطاع سوف تكون عاجزة عن تفعيل وخلق أثر المضاعف في الاقتصاد المحلي، أو خلق "ترابطات خلفية أو أمامية" سواء في القطاع نفسه أو في باقي قطاعات الاقتصاد المحلي، وهذا يعني أن قطاع التصدير لا يستطيع أن يساهم

بشكل ملموس وفعال في خلق نمو ثابت، وإنما مساهمة قطاع التصدير غالبا ما تقتصر على مساهمة غير مباشرة في خلق مصادر تمويل بالعملات الصعبة.

3 - نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

4 - نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

5 - نسبة تصدير السلعة الرئيسة بشكلها الخام، وهو عبارة عن نسبة الكمية المصدرة من السلعة الرئيسة بشكلها الخام إلى الكمية المنتجة من تلك السلعة.

6 - التركز الجغرافي للصادرات، وهو عبارة عن نسبة الصادرات الى أهم شريكين إلى مجموع الصادرات . وذلك لأنه كلما تم اخذ عدد اكبر من الشركاء كلما ضعف معنى ارتفاع أو انخفاض المؤشر ، وبقدر ما يكون المؤشر مرتفعاً بقدر ما يكون هناك تأثر للاقتصاد المحلي بالقرارات الخارجية، أو ما يعبر عنه بالتبعية التجارية والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من التبعية الاقتصادية، ويمكن أن يُصاغ هذا المؤشر بالشكل التالي:

مؤشر التركز الجغرافي للصادرات= $\frac{\text{الصادرات إلى أهم شريكين}}{\text{مجموع الصادرات}}$

والفرضية التي يتم الاعتماد عليها في هذا ا لمجال، هي أن الدولة تسلك نفس سلوك المستثمر الخاص، والذي يعمل على التقليل من المخاطر التجارية من خلال تنويع محفظته الاستثمارية Portfolio ليس فقط من حيث عدد السلع التي تصدرها، ولكن أيضا" من حيث عدد الدول التي تصدّر إليها، بحيث لو تم إغلاق بعض الأسواق التي تصد در إليها لسبب أو لآخر، فإنها تستطيع تقليل خسائرها بالتحول إلى أسواق أخرى.

7 -التركز الجغرافي للمستوردات، وهو عبارة عن نسبة المستوردات من أهم شريكين إلى مجموع المستوردات.

إن مؤشرات الانكشاف الاقتصادي لا تعني بالضرورة التبعية للخارج، ولكنها تعني أن الدولالتي ترتفع فيها تلك المؤشرات تكون قابلة للتأثر الشديد بالتغيرات المفاجئة في الظروف المحيطة بالتجارة الخارجية، ولزيادة الاستدلال على التبعية الاقتصادية لا بد من إضافة معايير أخرى (حماد ومشعل، 1986).

2.1.2.1 مؤشرات المديونية الخارجية (التبعية المالية)

كان لنظرية التخلف التي سادت خلال الخمسينات دور في تفاقم هذه الديون، حيث أن هذه النظرية كانت تعزي التخلف إلى النقص في راس المال في تلك الدول، مما جعل هذه الدول تُقبِل على الاستدانة، وضخ المزيد من رؤوس الأموال الغربية في اقتصادياتها عن طريق القروض المنعقدة بين الدول النامية والدول الغربية التي مارست الاستعمار عليها في السابق، وكذلك مساعدات المنظمات الدولية والقروض المقدمة من البنك الدولي، والوكالة الدولية للتنمية، وبذلك فقد أصبحت الدول النامية من كبار المستدينين من السوق الدولية لرؤوس الأموال وقد ترتب على هذه الديون تزايد أعباء خدماتها من الأقساط والفوائد، وهو ما يشكل التبعية المالية والتي يمكن قياسها من خلال المؤشرين التاليين:

1 -مؤشر التبعية المالية : ويقيس هذا المؤشر الزيادة المطردة في ديون الدول المدينة للخارج، وهذا ما يُسمى "بعبء خدمة الديون" Debt Service Burden ويعبر من ناحية أخرى عن التبعية المالية، ويتم التعبير عنها عادة بالنسبة التي تشكلها أقساط استهلاك الديون، مضاف إليها الفوائد المتراكمة على هذه الديون من القيمة الإجمالية للصادرات (كرم، 1980). وذلك بالعلاقة التالية:

$$\text{مؤشر التبعية المالية} = \frac{\text{أقساط استهلاك الديون} + \text{الفوائد}}{\text{قيمة الصادرات}}$$

وهذا يعني أنه إذا لم تستطع صادرات الدول المدينة أن تنمو بمعدلات أسرع من معدلات نمو عبء خدمة ديونها الخارجية، فإن هذه الدول سوف تعجز عن سداد ديونها، وستضطر إلى استجداء الدول المانحة للقروض والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، لإعادة جدولة هذه الديون.

2 -مؤشر نسبة الدين الخارجي القائم الى الناتج المحلي الإجمالي (العيسوي،1989).

3.1.2.1 مؤشرات التبعية التكنولوجية للخارج

يُعد مؤشر التبعية التكنو لوجية من أهم مؤشرات التبعية الاقتصادية وذلك لسببين؛ أولهما: احتكار الدول المتقدمة وشركاتها "متعددة الجنسية

" Multinational Corporations للتكنولوجيا الحديثة والمعرفة التي تتضمنها وتحيط بها. وثانيهملالأهمية الذاتية الكبيرة التي تل عبها التكنولوجيا في عملية النمو والتنمية الاقتصادية (كرم،1980).

حيث أن هناك شبه إجماع بين العلماء المهتمين بأن التقدم التكنولوجي، يشكل واحدا " من أهم العوامل المسؤولة عن النمو والتنمية الاقتصادية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق (كرم، 1982).

كما تُعد الـ تبعية التكنولوجية إحدى العوائق الأساسية في سبيل الإسراع بمعدلات التنمية، وفي سبيل تعديل مساراتها وأنماطها في الدول النامية (الشيشني، 1986).

وفي هذا المجال تعددت وجهات نظر المفكرين تجاه التكنولوجيا، ودورها في أوجه الحياة المختلفة، وذلك بتعدد المدارس التي يـ نتمي إليها هؤلاء المفكرين، واهم هذه المدارس:

1 -المدرسة التقليدية: وكان من أهم روادها ريكاردو (Ricardo) ومالتس(Malts) وآدم سميث (Adam Smith)، حيث كانت نظرتهم للتكنولوجيا محدودة،وقد اعتبروها ظاهره فنية لا تمس المجتمع، فقد ركزوا على الوسائل والأدوات التقنية،دون التعمق في آثار التكنولوجيا على جوانب الحياة المختلفة (قاسم،1984).

2 - مدرسة ماركس، وجودراي، وشومبيتر، وهؤلاء اعتبروا التقدم التكنولوجي هو المتغير الأساسي في إحداث التنمية، وان التقدم الفني ظاهرة فنية واجتماعية، ذات علاقة بالمجتمع وذلك بما تشمله من وسائل و أدوات إنتاج وعلاقة ذلك بالمجتمع الذي تنشأ فيه (قاسم،1984).

3 - المدرسة الكلاسيكية الجديدة: وهذه المدرسة ترى أن التغير الفني هو أهم عنصر من عناصر زيادة النمو الاقتصادي . فهي تؤدي إلى اكتشاف موارد جديدة، وتؤدي إلى رفع إنتاجية العمل (قاسم،1984).

ويلاحظ أن غياب أو ضعف المؤسسات التكنولوجية في الدول النامية التي تقوم بعمليات البحث والتطوير، وعدم ارتباطها بالمؤسسات العلمية من ناحية،

والمشروعات الإنتاجية من ناحية أخرى، هو العامل المؤثر في دفع هذه المشروعات إلى استيراد التكنولوجيا من الخارج.

وتكمن خطورة التبعية الـ تكنولوجية في استخدام الدول النامية لتكنولوجيا بدائية في بعض قطاعاتها، وتستورد تكنولوجيا حديثة لقطاعات أخرى، في حين أن الدول المتقدمة تعمل على إنتاج وتصدير التكنولوجيا الحديثة، ولعل ذلك من أهم العقبات التي تقف في طريق الدول النامية في محاولتها كسر حلقة التخلف والخروج منها.

وتعتبر التبعية التكنولوجية أحد الأوجه المهمة للتبعية الاقتصادية، وهي ترتكز على عاملين أساسيين، أولهما : التفاوت الكبير والمتزايد بين الطلب على التكنولوجيا من القطاعات الإنتاجية في الدول النامية، وبين قدرة الأنظمة العلمية التكنولوجية المحلية على إشباع هذا الطلب، بما يترتب عليه من استيراد مستمر للتكنولوجيا من الخارج، وثانيهما: وهو نتيجة مباشرة للأول، وهو ضعف المركز التفاوضي للدول النامية في مواجهة مصدري التكنولوجيا (خواجكية وعيسى، 1989).

وتلعب الشركات متعددة الجنسية على دعم التبعية التكنولوجية من خلال تأثيرها على العادات الادخارية في الدول النامية عن طريق آخر ؛ وهو ما يمكن تسميته بالتكنولوجيا الاستهلاكية، والتي تقوم على حملات إعلانية ضخمه للتأثير على السلوك الاستهلاكي في الدول النامية، وذلك لخلق الطلب على منتجاتها الاستهلاكية وبالأخص الكمالية، مما يؤجج ما يُعرف بعامل المحاكاة والتقليد للأنماط الاستهلاكية السائدة في الدول المتقدمة من قبل شعوب الدول النامية، وهذا ما يولد التبعية الاستهلاكية المتزايدة في الدول النامية، وأن هذه التبعية قد أخذت تتجذر في البنية الإنتاجية بحيث تحولت الى التركيز على إنتاج ما يُلبي الأنماط الاستهلاكية الكمالية، وعليه فإن التبعية الاستهلاكية تعمل على زيادة التبعية الإنتاجية، ويمكن القول أن التبعية الاقتصادية، بما فيها التبعية الإنتاجية، هي التي سمحت ببروز التبعية الاستهلاكية، وهذه بدورها تعمِّق تبعية الدول النامية الإنتاجية والاقتصادية، مما يجعل هذه الدول تدخل الى حلقة التبعية (Karam , 1976).

وهناك علاقة بين مستوى تقدم وتعقد التكنولوجيا ، ومستوى التبعية للخارج ، وهذا ما صاغه بول بايروك في دراسته لمشاكل التنمية في الدول النامية في المعادلة التالية:

تعقّد الوسائل التكنولوجية= تبعية للخارج

وبشكل عام ونتيجة لهذه الوضعية يتولد في الدول النامية تبعية شبه تامة إزاء الدول المتقدمة بالنسبة للسلع الإنتاجية، حيث أن استيراد جميع السلع الإنتاجية والرأسمالية تقريبيا يجعل صيرورة تنمية تغذي نفسها بنفسها أمرا " مشكوكا" به، وبالتالي فإن التبعية للخارج بالنسبة للسلع الإنتاجية تلعب دورا " هاما" في حجر التنمية الذي يواجهه عدد كبير من الدول النامية (بايروك، 1973).

ويمكن ملاحظة أن هذه المعادلة تترجم المدلول التكنولوجي الى مدلول سياسي اقتصادي، وأهمية هذه المعادلة أنها تكشف عن النتيجة الخطيرة التي تترتب على القرار التكنولوجي، في غياب الوعي السياسي الاجتماعي، او حين يكون السياسي غير مدرك للأبعاد السياسية الاقتصادية للتكنولوجيا (بدران، 1985).

وفي هذا المجال لا بد من الإشارة الى العلامات التجارية وبراءات الاختراع، والتي تمثل معا" حقوق ملكية صناعية غير ملموسة، ويكون لها أثر واضح في احتكار التكنولوجيا، حيث أن كلاهما يمنحان الشركة التي تملكهما درجة من الاحتكار والقدرة على التأثير على آلية السوق، وكان الهدف الأساسي لمنح العلامات التجارية هو إعطاء الشركة التي تملك هذه العلامة الحق في حماية منتجاتها من أية منافسة غير شريفة من قبل شركات أخرى، كما تساعد في تعريف المستهلك بهوية مُنتِج السلعة كمؤشر على امتلاكها خصائص استهلاكية معينة، وذلك من خلال التجربة في اقتنائها واستخدامها.

ولقياس التبعية التكنولوجية تستخدم مجموعة من المؤشرات، والتي يمكن من خلالها الاستدلال على مستوى التبعية في مجال التكنولوجيا، ومن هذه المؤشرات (السماك، 1986):

1 - نسبة المستوردات من السلع الهندسية الإنتاجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر عن هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

مؤشر التبعية التكنولوجية= قيمة المستوردات من السلع الهندسية الإنتاجية
الناتج المحلي الإجمالي

2- نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي على البحث العلمي.
3- نسبة العلماء والمهندسين إلى إجمالي السكان.
4- نسبة مساهمة البحث العلمي في تكوين رأس المال المحلي الثابت.

2.2 الدراسات السابقة

من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع هذه الدراسة سواء التبعية الاقتصادية بشكل عام، أو على المستوي العربي، الدراسات التالية:

استخدم أنطونيوس كرم (1981)الأسلوب الوصفي في تحليل النتائج، معتمدا " على مقارنة أرقام مؤشرات التبعية الاقتصادية لدول الخليج العربي،مع أرقام المؤشرات نفسها لأربع دول صناعية متقدمة، وقد توصل إلى أن دول الخليج العربي تعاني من التبعية الاقتصادية على معظم المؤشرات التي استخدمها في دراسته.

أما خليل حماد وزكية مشعل (1986) فقد استخدما الأسلوب الوصفي في المقارنة بين مضاعف السياسات المالية والنقدية في حالتي الاقتصاد المغلق والذي لا تشكل التجارة الخارجية فيه حد التبعية، وحالة الاقتصاد المفتوح والذي يعتبر تابع حسب مؤشرات الانكشاف الاقتصادي التي تم استخدامها في تلك الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر للظروف الاقتصادية الخارجية في حالة الاقتصاد التابع، وأن نتائج السياسات الاقتصادية الداخلية لا تحدث الأثر المتوقع بفعل التبعية للخارج، على العكس من الاقتصاد المغلق والذي تعطي فيه السياسات الاقتصادية الداخلية أثرا" أكبر منه في حالة الاقتصاد المفتوح أو التابع.

وفي دراسة عبد الإله سطي (2006)؛ حيث استخدم الباحث الأسلوب النظري والسرد التاريخي للإحاطة بجوانب التبعية بشكل عام، والتبعية الاقتصادية بشكل خاص، فقد تناولت هذه الدراسة تعريفات التبعية، وأبرز انعكاساتها على اقتصاديات الدول التابعة، و من المسئول عن التبعية والمتسبب فيها، ومن المستفيد الأول منها، كما تناولت الآليات الكفيلة بمواجهة التبعية والحد من انعكاساتها الخطيرة.

واستخدم عمر فيحان المرزوقي (1996)الأسلوب الوصفي الاستنباطي ؛ وقد هدف إلى دراسة صور التبعية الاقتصادية التي تعاني منها الا قتصاديات العربية، وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، وتوضيح أهمية النظام الإسلامي وما يمتاز به من أساليب وطرق لمكافحة التخلف والتبعية.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ضرورة تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره الخيار الوحيد لإخراج الدول العربية من الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها، وضرورة تكتل الاقتصاديات العربية في إطار السوق العربية المشتركة للحد من التبعية الاقتصادية، والأخذ بنظام التمويل الإسلامي، والعمل على إحياء مؤسسة الزكاة، وتطوير القدرات التقنية العربية، ودعم المصارف الإسلامية وتوجيهها لتعبئة المدخرات المحلية، وتوظيفها في مشروعات التنمية التي تخدم الاستقلال الاقتصادي العربي.

وبيّن محمد غانم الرميحي (1980) أن الاعتماد التقليدي لدول الخليج العربي على التكنولوجيا الأجنبية، ورأس المال الأجنبي، وعدم استخدام الفائض المالي لديها بكفاءة؛ هي الأسباب التي تكمن وراء التشوهات في الهياكل الاقتصادية لهذه الدول، وقد علل عدم استخدام الفائض المالي بكفاءة بسبب (الارتباط) او التبعية الاقتصادية والسياسية للرأسمالية العالمية . كما يرى أن البناء الاجتماعي والاقتصادي لدول الخليج العربي قد عمّق من الـ تبعية بشكل أكبر، فمن حيث البناء الاجتماعي فقد وصفها بأنها تقع بين أحد النمطين التاليين، الأول : نمط الإنتاج الجماعي البدائي، والثانينمط الإنتاج الخراجي، وهذا الأخير يتميز بوجود طبقتين ؛ وهما الطبقة القائدة والتي تحتكر وظائف التنظيم السياسي للمجتمع، والطبقة الفلاحية المنتظمة، والتي يُفرض عليها خراجا "من قبل الطبقة الأولى . وعلى هذا الحال من البناء الاجتماعي دخل إنتاج النفط بما يتميز به من اعتماد تلك الدول على تصديره كسلعة تصديرية وحيدة، يتم تصديرها بشكلها الخام، مما جعل هذه الدول تمتلك أقصى درجات التبعية.

وقد خلصت الدراسة الى أن المخرج من هذه التبعية يتلخص بالتكامل الجدي والمبني على قواعد شعبية في إطار دول الخليج العربي النفطية من جهة، وفي إطار الأقطار العربية المحيطة من جهة أخرى.

ومن خلال إلقاء نظرة على هذه الدراسات، نلاحظ أنها خلت من أية نماذج رياضية، أو أية اختبارات إحصائية، من الأساليب الحديثة في الأبحاث والدراسات الاقتصادية الحديثة، وهذا ما سوف تنفرد به هذه الدراسة، حيث ستستند نتائجها على أسس رياضية واختبارات إحصائية محددة، من خلال تحليل السلاسل الزمنية للبيانات التي سيتم دراستها.

وركزت دراسة محمد احمد الهزايمه (1993) على تحليل نشاط التجارة الخارجية وعلاقته بنمو وتطور القطاع الصناعي التحويلي في الأردن، باعتبار أن هذا القطاع من القطاعات الحيوية والمهمة في مجال التنمية الصناعية، وبالتالي التنمية بمفهومها الشامل، كما هدف إلى توضيح العلاقة بين نشاط التجارة الخارجية ونمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية، وذلك لتسليط الأضواء المرشدة للمخططين في محاولاتهم لوضع خطة منسقة وشاملة للتجارة الخارجية، لتفعيل هذا القطاع في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية في الأردن . وقد استخدمت هذه الدراسة الأسلوب التحليلي ا لنظري والتطبيقي مستخدمة نموذج قياسي في تحديد أثر متغير نشاط التجارة الخارجية على متغير نمو قطاع الصناعة التحويلية.

إلا أن هذه الدراسة لم تعطِ أهمية لنشاط التجارة الخارجية كعامل مؤثر في التبعية الاقتصادية، وآثار هذه الأخيرة على النشاط الاقتصادي، وبالتالي على التنمية الاقتصادية، واعتبرت أن دعم قطاع التجارة الخارجية لقطاع الصناعة التحويلية ظاهرة إيجابية وفي كل الحالات على التنمية الاقتصادية.

وفي دراسة (Jams H.Street ,1974) عن الانفتاح الاقتصادي وتطبيقاته في دولة الأرجنتين، والتي شملت الفترة (1960ــ 1970)؛ فقد جاءت هذه الدراسة للإجابة عن السؤالين التاليين : الأول؛ لماذا نما اقتصاد الأرجنتين بسرعة كبيرة جدا " خلال الفترة بين 1870 الى 1914 ؟ والثاني؛ لماذا أظهر هذا الاقتصاد بعد ذلك نزعة متزايدة نحو الركود، والانغلاق التكنولوجي ؟

أما عن السؤال الأول فإ ن الدراسة لا تعتبر معدل النمو العالي هي حالة طبيعية، ولكنها بدأت مع بداية اقتصاد الأرجنتين، وان مثل هذا النمو يُعـد حالـة اسـتثنائية حدثت تحت ظروف استثنائية، أدت الى إنبعاث حالة من النمو السريعة دامت لمـدة نصف قرنعن السؤال الثاني فإن التفسير للإنحطاط الذي حـ دث هو الـسلوكيات الاجتماعية، والعادات الموجودة بشكل كبير في ثقافة الأرجنتين والتي قامت بدورها بعرقلة الأفعال الإيجابية التي تتطلب الانتقال الـى الاقتـصاد الـصناعي المتقـدم، بلإضافة الى عامل آخر يُضاف الى العمق الثقافي، وهـو فـشل إدخـال النمـاذج التكنولوجية للدول الـ متقدمة الى الاقتصاد الأرجنتيني، وان فشل الأرجنتين بإصـلاح النمو كما حدث من تطورات في اقتصاديات البرازيل ومنطقة أمريكا اللاتينية، حيث يعود تطور الاقتصاديات الى دخولها الى مجال التجارة الدولية، حيث لا تمتلك هذه الدول أراضي زراعية خصبة ولا مناخ معتدل ولا شبكة سكك حديدية ولا وسـائل اتصال أخرى أكثر من الأرجنتين، ولكن هذه البلاد تعلمت الـدخول الـى مخـازن المعرفة العالمية بطرق تناسب أهدافها.

أما دراسة (Chengang nang , Xiaming Liu , Yingqei,2002) والتي تناولـت أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970 ـ 1998) وقد شملت عينة الدراسة 79 دولة، وقد هدفت الدراسة الى معرفـة القواعـد الخاصـة بالتجارة الدولية وتطوير التمويل الدولي وعلاقته بالنمو، وعلاقة الانفتاح بالنمو فـي تلك الدول من خلال مراحل التطور المختلفة، وبناء البنية التحتية اللازمة للتطوير، وقد أوضحت الدراسة أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو من خلال دراسة منحنيات تكلفة الاستثمار الخاصة بقياس الانفتاح، واختيار القواعد الخاصة بالتجارة في كـل دولة والهيكل الاقتصادي في كل دولة وعلاقتها بالأداء الاقتصادي، مـع مراعـاة المعوقات الخاصة بكل دولة في إطار الانفتاح، مثل وسائل الاتصال وقنوات التبادل التجاري. وقد ركزت الدراسة على التأثير الواضح للانفتاح الاقتصادي من خـلال مراجعة كمية وكيفية التمويل في الدول النامية، بينما يظهر التأثير في نفس الوقـت متضائل او صغير في نماذج الدول المتقدمة، وذلك لما تقدمـه تلـك الـدول مـن تسهيلات تجعل أسواقها اكثر قابلية للتعامل مع فكرة الانفتاح، وقد توصلت الدراسة

الى انه بالتجارة الدولية، وبفتح التمويل الدولي يحدث التطور الاقتـصادي، وذلـك بالتحول من الاقتصاد المغلق الى الاقتصاد المفتوح، وبالتالي فان الدراسة أوصـت الدول التي تعاني من انخفاض متوسط د خول الأفراد، وقلة السلع والخدمات، وعدم الوصول الى إشباع الحاجات، أن تأخذ على عاتقها التطوير الاقتصادي من خـلال نهج وتنفيذ مبدأ التجارة الدولية ومبدأ فتح الباب للتمويل الخارجي . مـع العلـم أن التمويل الخارجي يقوم بالتدخل في أداء الدولة الاقتصادي، حيث أن رأس الم ال هو الذي يعرض نوع الأداء التجاري وطريقته، وهذا ما يدعم فكرة التبعيـة ويـزعج بعض الدول النامية.

وقد بين (Arvind Panangariya,2003) في دراسـته أن هنـاك سلـسلة مـن العلاقات التجارية التي تعيق عملية تحرير التجارة، وان الدول التي تحـاول اتخـاذ مبدأ تحرير التجارة كوسيلة للعمل على فتح اقتصادها، تخشى أن يؤثر ذلك علـى أداء اقتصادها . وهناك مجموعة من النقاد الذين هاجموا سياسة تحرير التجارة على أرضية من عدم التحقق والتأكد من نجاح تلك السياسة في التـأثير علـى محـددات خاصة بالتجارة الدولية، وقدرة النظام الاقتصادي على استيعاب تلك السياسة . وقـد هدفت هذه الدراسة الى ملاحظة أن الاقتصاد العالمي والقوة الاقتصادية، ومدى تأثر المجموعات او التكتلات بالمؤشرات الخاصة بالنمو الاقتصادي، عن طريق فـرض مبدأ القوة الاقتصادية ؛ تحكـم وتقـرر وتفـرض أسـلوبها، وهـذا واضـح مـن الاستراتيجيات الاقتصادية للعديد من الدول، مما عزز فكرة الأصل ــ التابع، حيث يكون الأصل هو المحرك للأفكار والمطبق لها، ويكون التابع هو المنفِّذ، وبحيث لا يعطي الأصل أي من أفكاره مشروحة، بل يعطيها في شكل خطوات عمل يقوم بهـا التابع، ومن الأمثلة على ذلك ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكيـة فـي نمـوذج شركة مايكروسوفت، فهي تصدِّر التكنولوجيا الى كوريا الجنوبية، دون أن تعطيهـا كيفية الابتكار، بل تعطيها فقط البرامج وعليها التنفيذ. وقد توصلت الدراسة الـى أن نوع الإنتاج التي تقوم به كل دولة وحجم العمل وشكل ونوع السلع التي تنتجها تلـك الدولة وميزتها التنافسية، هي عوامل أخرى يمكن توظيفها والاسـتفادة منهـا فـي

منافسة الدول المتقدمة في السوق العالمية، ومن الأمثلة على ذلك كوريـــا الجنوبيـــة وتايوان وسنغافورة.

وقد خلصت الدراسة الى ضرورة تحرير التجارة لتحقيق النمو الاقتصادي سواء في قطاع التصنيع او غيره من القطاعا ت، كما ركــزت علـــى أن مـــساندة النمـــو الاقتصادي لا يتحقق بدون تسريع النمو في التجارة والذي يتطلب تقليـــل او إلغـــاء القيود المفروضة عليها.

أما (Jang C. Jin, 2002) والذي تناولت دراسته أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو في الصين باستخدام تحليل السلاسل الزمنية، وعلى مستوى الأقاليم المختلفة، وخلال الفترة (1978 ــ 1998)، فقد أظهرت الدراسة أن هناك درجة عالية من الانفتـــاح على التجارة العالمية خاصة في الأقاليم الساحلية الشرقية، وقد وجد أن هناك تـــأثير إيجابي لمعدل الانفتاح على معدل النمو، حيث اتبعت هذه الأقاليم الأسلوب العلمـــي التكنولوجي، وقد ظهر ذلك النبوغ في الانفتاح على الأسواق في مجال المعـــاملات التجارية الخاصة بالصناعة، وارتفاع معدلات الدخل والأرباح لتلك السلع الصناعية، نتيجة تطبيق مبدأ التجارة الدولية، والتركيز على الجانب الخاص بالتنافسية، وذلـــك لغزو الأسواق العالمية من خلال دراسة حاجات الأفراد وثقـــافتهم وإعطـــائهم مـــا يريدون من سلع تتناسب مع احتياجاتهم، وتلك هي الميزة النسبية التي تم اســـتغلالها في الاقتصاد الصيني ؛ وهي العامل البشري الذي أصبح يلعب دور أساسي في تحديد المستوى الاقتصاديكما هدفت الدراسة الى إيضاح العلاقة بين رأس المـ ال والعمل والذي يتميز بانخفاض الأجر، مما قلل من تكاليف الإنتاج، واصبح عامـــل جـــذب لرأس المال، وبذلك فقد نجحت الصين بأنها جعلت من نفسها دولة اقتصادية منفتحة.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

1.3 تبعية الاقتصاد الأردني للخارج

يُعد الاقتصاد الأردني شديد التأثر بالصدمات الخارجية، خاصة التقلبات في أسعار النفط، بحيث أصبح يطلق عليه الاقتصاد النفطي بدون نفط، فقد بلغ معدل نمو الدخل 6.4% في الفترة من عام 1976 الى 1985، والذي صاحبه ارتفاع في حجم المساعدات والقروض وتحويلات العاملين في الدول المصدرة للنفط، إلا أن الصورة اختلفت في النصف الثاني من الثمانينات، عندما انخفضت أسعار النفط، وما ترتب عليها من انخفاض المساعدات والقروض والتحويلات، ومن ثم معدلات النمو في الأردن، حيث بلغت -1% للفترة 1984-1988. وقد تبنت الحكومة الأردنية عام 1989 حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، كجزء من برنامج إصلاح اقتصادي مدعوم من صندوق النقد الدولي، وتلا ذلك برامج أخرى عام 1992 وعام 1994، كجزء من إعادة جدولة ديون الأردن، وفي ظل هذه الإصلاحات يبقى التساؤل إن كان الأردن قد استطاع تخفيض اعتماده على إيرادات النفط ومن ثم مدى تأثر اقتصاده بالتغيرات الخارجية (منصور، 2002).

2.3 مسيرة الاقتصاد الأردني خلال الفترة [1970 -2004]

يمكن إيجاز هذه المسيرة من خلال المراحل التالية:

1- مرحلة التراجع وعدم الاستقرار التي جاءت بعد حرب 1967 وشملت الفترة (1967 -1972):

أدت حرب حزيران 1967 واحتلال الضفة الغربية، وما ترتب على ذلك من آثار سياسية وعسكرية وأمنية، الى توجيه ضربة قاصمة الى الاقتصاد الأردني، حيث وُجهت موارد الدولة الى الجهد العسكري، وتعطلت المشروعات الإنمائية الكبرى، وخسر الأردن معظم دخله من السياحة والتحويلات الشخصية للعاملين في الخارج، إضافة الى تدفق آلاف النازحين الى الأردن، والتلكؤ في استئناف الاستثمار من

جانب القطاع الخاص، فارتفع بذلك مستوى البطالة وانخفض مستوى الأجور، وبعد إقفال قناة السويس خسر الأردن بعض أسواق خاماته في أوروبا، وارتفعت تكاليف شحن سلعه المستوردة من أوروبا والولايات المتحدة، ونتج عن ذلك أن ازداد اعتماد خزينة الحكومة على المساعدات الخارجية، بحيث أصبحت تشكل أكثر من حجم الإيرادات العامة لميزانية عام 1971، وذلك دون احتساب للمساعدات الفنية والاقتصادية والقروض (الحوراني، 1994).

وقد وصل العجز في الميزان التجاري لعام 1971 الى نحو 65 مليون دينار، وكان ذلك ناتج عن نمو الاعتماد على المستوردات، في الوقت الذي لم تنمُ فيه الصادرات، ونتيجة لذلك ولتراجع الدخل من السياحة والتحويلات الخاصة للعاملين في الخارج، فقد سجل ميزان المدفوعات عجزا " كبيرا" لعام 1972 (الحوراني، 1994).

2- مرحلة الانتعاش الاقتصادي (1973 -1982) (الحوراني، 1994):

شهدت هذه المرحلة التنمية المخططة، حيث بدأت بخطة التنمية الثلاثية للأعوام (1973 -1975)، إذ انتعشت الفعاليات الاقتصادية، وتحسنت مؤشرات الأداء الاقتصادي، لدرجة أنها فاقت في بعض بنودها الأرقام التي استهدفتها الخطة، وحقق ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة فائضا " مقداره 6% من الناتج المحلي الإجمالي، وكان ذلك تحت تأثير تدفق التحويلات الخارجية الرأسمالية والجارية للحكومة، وارتفاع التحويلات الخاصة للعاملين في الخارج . إلا أن الزخم الإنمائي والاستثماري في الفترة التي شملتها الخطة لم يستطيع إنهاء مشكلة البطالة . ولم تتحقق الأهداف ذات الطابع الهيكلي للاقتصاد.

وتلا ذلك خطة التنمية الخمسية للأعوام (1976 -1980) وقد تميزت تلك الفترة بمعدلات نمو هي الأعلى في تاريخ البلاد، وقد تحقق هذا النمو بفضل تدفق المساعدات الخارجية والقروض وتحويلات ا لعاملين في الخارج، وبذلك فقد هيمنة أجواء متفائلة انعكست على حجم الاستثمار العام والخاص . وقد فاق حجم الإنفاق الرأسمالي ما كان مقدرا" له في الخطة.

وعلى مستوى التجارة الخارجية لفترة تلك الخطة، فقد تحسنت نسبة المستوردات لصالح السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الخام، وكان ذلك على حساب نسبة المستوردات من السلع الاستهلاكية، وكذلك الصادرات فقد نمت بمعدل يزيد قليلاً " عن المعدل المستهدف، وشهد التركيب السلعي للصادرات تحسنا " ملحوظاً" تمثل في ارتفاع مساهمة الصادرات الصناعية والفوسفات.

وقد شهدت هذه الفترة استمرار معدلات عالية من التضخم، مما أدى الى تآكل القيمة الحقيقية للأجور، مما حفز على استمرار توجه القوى العاملة المدربة و الكفؤة الى بلدان النفط التي كانت تشهد توسعا " استثماريا" وطلبا" عاليا" على الأيدي العاملة الفنية والمهنية، وهذا ما أدى الى ظهور حالة سميت حينذاك بـ التشغيل الكامل للأيدي العاملة المحلية، والتي ترافقت مع ازدياد اللجوء الى الأيدي العاملة الوافدة رخيصة الأجور.

وقد ظهرت بعض الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة تمثلت في الهجرة الواسعة من الريف الى المدينة، مما أدى الى تزايد هائل في نمو السكان في المدن الرئيسة في المملكة، كما تركزت الاستثمارات في العاصمة ومحيطها، وكان التوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية، وبدأت تظهر مقدمات المشكلات البيئية وتزايد الفوارق الاجتماعية، واتساع ما سُمي بجيوب الفقر واختلال توزيع مكاسب التنمية بين مناطق المملكة المختلفة، وتدهور مستوى الأمن الغذائي نتيجة قصور الإنتاج الغذائي المحلي عن مجاراة الطلب المتزايد.

وبعد ذلك جاءت خطة التنمية الثالثة للفترة (1981 -1985) لمعالجة تلك الظواهر والاختلالات الهيكلية التي كانت قد تعمقت خلال الفترة الماضية، واستهداف المزيد من معدلات النمو في ظل أجواء التفاؤل باستمرار الانتعاش الاقتصادي في المنطقة واستمرار آثارها على الأردن، فقد استهدفت الخطة معدلات نمو عالية للناتج المحلي الإجمالي تصل الى 11% سنوياً" وتوقعت وصول الاستثمارات حجما " كبيرا" يصل الى 3.3مليار دينار أردني ولكن في الوقت الذي كانت ترسم فيه هذه الملامح الطموحة والمتفائلة، كانت بوادر الانكماش تلوح في الأفق متزامنة بذلك مع هبوط أسعار النفط، وتراجع الزخم الإنمائي لدول الخليج المنتجة للنفط، الأمر الذي انعكس

سلباً" على الاقتصاد الأردني من خلال تراجع حوالات العاملين في دول الخليج، وعلى أوضاع أسواق التصدير الأردنية في هذه الدول، رافق ذلك اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في مطلع الثمانينات، فتراجعت معدلات أداء الاقتصاد الأردني العالية، وبدأ يشهد مظاهر الانكماش منذ عام 1982 مما دفع الاقتصاد الى التمادي في الاقتراض الخارجي لتعويض النقص في حجم المساعدات، كل هذه العوامل مهدت الطريق لإنفجار الأزمة الاقتصادية والمالية في عام 1989.

3- مرحلة برامج التصحيح الاقتصادي: أصبحت الحاجة مُلِحّة الى اللجوء الى نادي باريس ونادي لندن لإعادة جدولة الديون. ولإنجاح عملية التفاوض مع هذه المنتديات في ظل التقسيم الدولي الجديد للعمل، لا بد من الحصول على شهادة من صندوق النقد الدولي بسلامة الأوضاع الاقتصادية في البلاد المعنية، واتباعها لسياسات تصحيح وتكيف مناسبة من وجهة نظره. ونظراً" لحاجة الأردن للحصول على هذه الشهادة، وحاجته للمزيد من الدعم المالي الميسر، والى إصلاح الاختلالات الهيكلية في اقتصاده، فقد لجأ الى الصندوق والبنك الدوليين في بداية عام 1989، وذلك لتصميم برنامج تكيف هيكلي، والاستفادة من دعمهما المالي في شكل التسهيلات والقروض، وكانت هذه البداية لبرامج التصحيح الاقتصادي، والتي كان أولها برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة (1989 -1993)، والذي نتج عنه السماح للأردن بإعادة جدولة ديونه المستحقة في الأجل القصير، وسهّل على الأردن الحصول على التمويل المباشر من الصندوق والبنك الدوليين، غير أن اندلاع أزمة الخليج في عام 1990 حالت دون الاستمرار في هذا البرنامج، وقد تركت هذه الأزمة آثاراً" سلبية ملموسة على الاقتصاد الأردني، شملت حوالات العاملين في الخارج، والتجارة الإقليمية والدولية والمساعدات الخارجية والسياحة والنقل، إضافة الى مجموعة من الآثار الاجتماعية والسياسية التي تأثرت بها المملكة والتي مازالت تلقي بظلالها على البلاد، مما دعا الأمم المتحدة باعتبار الأردن أكبر المتضررين من تلك الأزمة بعد طرفيها المباشرين العراق والكويت.

وبعد الاستقرار النسبي في المنطقة أبرم الأردن مع الصندوق والبنك الدوليين برنامج تصحيحي جديد للفترة (1992 -1999)، حيث بدأ هذا البرنامج يسير على

أكمل صورة، ويحقق الأهداف الموضوعة له، بحيث أن البنك والصندوق الدوليين يشيدان بالإنجازات المتحققة في الأردن، وخاصة في السنوات الأولى من البرنامج (1992-1995)حيث شهدت هذه الفترة نموا " اقتصاديا" عاليا"، وكان ذلك نتيجة الاستثمارات الكبيرة للعائدين من الكويت ودول الخليج ، ولكن ما لبث أن بدأ التراجع الاقتصادي والذي كانت السياسات التقشفية المتشددة النقدية والما لية لبرنامج التصحيح أحد أسبابه،والذي استمر خلال السنوات الأخيرة من البرنامج (1995-1999)، ويبدو أن النمو الاقتصادي بدأ يستعيد نشاطه جزئيا"منذ عام 2000.

3.3 السمات العامة للاقتصاد الأردني

بسبب الدور الكبير الذي تلعبه خصائص أي اقتصاد في علاقاته الاقتصادية الخارجية، كان لابد من الإشارة الى خصائص الاقتصاد الأردني والتي طبعت علاقاته مع الخارج بطابعها الخاص، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

1- الاقتصاد الأردني اقتصاد التماس:

إن نشأة الأردن دولة واقتصادا " ومجتمعا"، أعطت الاقتصاد الأردني طابعة الفريد كاقتصاد "يتداخل" من نواحٍ عديدة في الاقتصاد العربي، وقد جعل منه موقعه الجيوبولتيكي أكثر من همزة وصل ترتبط بالتيارات الاقتصادية والسياسية المتدفقة من حوله، فالاقتصاد الأردني ــ جيوبولتيكيا"ــ هو اقتصاد التماس أو اقتصاد دولة التماس، فقد ولد هذا الاقتصاد على خطوط التماس الساخنة في الأراضي العربية؛ في الغرب منه يقع الكيان الصهيوني بنزعاته العدوانية، وفي الشرق منه تضم الصحراء العربية أعظم ثروة عرفتها أمة في التاريخ، وما ثار حولها من الأطماع والشهوات، ناهيك عما تكبده الأردن من تكلفة نتيجة موقعه الجيوبولتيكي عندما استقبل مئات الآلاف من النازحين الفلسطينيين، واستقباله للآلاف من أبناءه العائدين من الخليج العربي الذين طاردتهم لعنة النفط وحربه المأساوية عام (1990/1991) (منصور، 1994).

وقد كان للدول التي استعمرت المنطقة العربية قديما " أطماع سياسية واستراتيجية في الأردن، وذلك بحكم الموقع الجيوبوليتيكي للأردن، ولم تكن هذه الأطماع

اقتصادية وذلك لإفتقار الأردن للموارد الطبيعية على عكس ما كانت أطماع الدول الاستعمارية في بقية البلدان العربية الأخرى والغنية بمواردها . أما عن الأطماع الاستراتيجية للدول الغربية في الأردن، فانه كان يشكل جزء من الاستراتيجية الغربية في الدفاع عن منطقة شرق السويس، وهذا ما يفسر سخاء المساعدات الغربية للأردن خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ومن الناحية العربية يعتبر الأردن البلد العربي الوحيد الذي يمتلك أطول حدود للهدنة مع إسرائيل، وبذلك فانه أحوج البلاد العربية الى المساعدات المالية، وذلك من أجل بناء قوة عسكرية تؤمن له قدرا" من الحماية الذاتية (منصور، 1994).

وهناك عاملان آخران يمكن إضافتهما الى عامل الموقع الجيوبوليتيكي للأردن، وكان لهما أثر واضح في علاقات الأردن الاقتصادية مع بقية الدول العربية، أحدهما حركة عوامل الإنتاج، وكان لها أثر واضح من خلال أعداد الأردنيين العاملين في دول الخليج العربي وتحويلاتهم، والتي جاءت كنتيجة لتميز العامل الأردني بكفاءته ومهنيته العالية كمورد بشري . والعامل الآخر هو وعي الأردن بضرورة وأهمية التكامل الاقتصادي العربي، وكان ذلك واضح من خلال أسبقية الأردن في الدعوة لإيجاد كيان اقتصادي عربي موحد، والتزامه بالاتفاقات التكاملية الثنائية والمتعددة الأطراف.

2 -الاعتماد الرئيس على المساعدات الخارجية:

إن الاعتداءات الصهيونية المتكررة وتدفق اللاجئين عام 1948، واحتلال الضفة الغربية إثر هزيمة حزيران عام 1967، وما أعقبها من موجات متتالية لهجرة الفلسطينيين من المناطق المحتلة، وقطاع غزه الى الأردن، والتي ضاعف من أثرها السياسات القمعية التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، والهادفة الى تفريغ الأرض من سكانها الشرعيين، فرض على الأردن الاعتماد على الدول الخارجية من الناحيتين الاقتصادية والمالية، وذلك لمواجهة المشكلات الناجمة عن العدوان الصهيوني وذلك من جهتين : الأولى لزيادة الإنفاق العسكري لمجابهة الأطماع الإسرائيلية المتزايدة، والناجمة عن التفوق العسكري الهائل لإسرائيل في حرب عام 1967، وحرب عام 1973؛ والجهة الثانية :

لزيادة الإنفاق على البُنى التحتية الأساسية كالخدمات التعليمية والصحية والإسكانية والناجمة عن الزيادة السكانية الناتجة عن موجات اللاجئين من الأراضي المحتلة، إضافة الى ما يعانيه الاقتصاد الأردني من ضعف القواعد الإنتاجية، واعتماده على المساعدات الخارجية وخاصة من دول الخليج، وذلك لتغطية نفقاته المدنية والعسكرية، ونتيجة لهذه الظروف أصبح الاعتماد على المساعدات الخارجية سمة أساسية من سمات الاقتصاد الأردني، والتي بدورها مهدت الطريق للمزيد من التبعية الاقتصادية والمالية، وقد كانت البدايات للاعتماد على المساعدات الخارجية منذ تأسيس المملكة، حيث كانت بريطانيا باعتبارها دولة انتداب هي المانح الرئيس للمساعدات، ثم انتقلت مهمة المساعدات الى الو لايات المتحدة في عقد الخمسينات، وبعدها تولت الدول العربية النفطية تلك المهمة، خاصة بعد حرب 1967 حيث اتخذ مؤتمر القمة العربي المنعقد في الخرطوم في العام نفسه قراراً يقضي بتقديم مساعدات سنوية للأردن لزيادة قدرته الدفاعية . ونظراً لموقع الأردن الجغرافي كأطول خط مواجهة مع إسرائيل، ومخاطر تعرضه للاعتداءات الإسرائيلية، فقد تم التعهد في مؤتمر القمة العربي في بغداد عام 1978 بتقديم مساعدات مالية للأردن ولمدة عشر سنوات، وبدأت هذه التدفقات المالية اعتباراً من عام 1979، حيث أسهمت في تطوير البُنى التحتية للاقتصاد وتعظيم قدراته العسكرية (عماري، 1994).

إن هذه المساعدات قد أرست قواعد التبعية الاقتصادية في الاقتصاد الأردني، حيث كان واضحاً" اعتماد الأردن على تلك المساعدات عند إعداد وتنفيذ خطط التنمية، وتكمن مخاطر الاعتماد على تلك المساعدات، إضافة الى تفاقم التبعية الاقتصادية فإنها خارجة عن إرادة الحكومة، وبذلك فهي عُرضة الى عدم التحقق، وذلك ما حدث بالفعل بالنسبة لمساعدات الأردن التي تم إقرارها في مؤتمر بغداد عام 1978، حيث أنها لم تكتمل كما كان مقرراً لها.

3 -اقتصاد صغير الحجم:يعتبر الاقتصاد الأردني اقتصاد صغير الحجم وفقا " لعدة معايير، فبالنسبة لقيمة الناتج المحلي الإجمالي والتي تبلغ ستة مليارات دولار، تعتبر صغيرة نسبيا " بالمقارنة مع العديد من اقتصاديات الدول، كذلك بالنسبة

لمعيار المساحة ومعيار عدد السكان، فان الاقتصاد الأردني يعتبر اقتصاد صغير الحجم وفق هذه المعايير . على أن صغر حجم الاقتصاد لا يمنع من التنمية، ولكنه في الوقت نفسه لا ينفي ما لصغر الحجم من سمات قد تحول دون تحقيق الأهداف التنموية، فصغر حجم الاقتصاد يضعف إمكانية إحلال المستوردات ويؤدي إلى غلبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما أن صغر حجم الاقتصاد يوجب الانفتاح على الخارج في التجارة وانتقال العمالة والاستثمار.

4 -سيطرة قطاع الخدمات :يعتبر قطاع الخدمات هو النشاط الأول في الاقتصاد الأردني، وذلك لشح الموارد الطبيعية والمالية في الأردن، حيث تشكل الخدمات بالمتوسط 60% من الناتج المحلي الإجمالي، والتي تأتي في مقدمتها الخدمات الحكومية، وذلك على الرغم من خطط التنمية الاقتصادية المتتالية والتي استهدفت زيادة الأهمية النسبية لقطاع الإنتاج السلعي، إلا أن قطاع الخدمات ظل يشكل على الدوام حوالي ثلاثة أخماس الناتج المحلي الإجمالي.

5 -دور حكومي كبير :تقوم الحكومة بدور كبير في الاقتصاد الأردني، حيث تمتلك شركات ومؤسسات عامة، وتوظف حوالي 50% من القوى العاملة، ويبلغ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي 22.7% من الناتج المحلي الإجمالي، كما توفر الحكومة خدمات مختلفة في معظم جوانب البنية التحتية ؛ كالتعليم والصحة وغيرها، وبذلك فقد أصبحت التخاصية جزءاً هاماً من السياسة الاقتصادية المرتبطة ببرنامج التصحيح الاقتصادي، والذي يطبقة الأردن منذ عام 1989(عبد الجابر،1996) .

6 -ارتفاع معدلات النمو السكاني : مع أن عدد سكان الأردن يعتبر محدوداً نسبياً إلا أن معدل النمو السكاني مرتفع جداً، حيث بلغ للسنوات 1979 -1994 حوالي 4.4% سنوياً، وذلك بفعل النمو الطبيعي للسكان والناتج عن انخفاض وفيات الأطفال، بالإضافة الى عامل الهجرة الذي اضطر حوالي 250 ألف عامل أردني للعودة من دول الخليج العربي نتيجة لازمة وحرب الخليج الثانية، أما بالنسبة للتركيبة السكا نية فان المجتمع الأردني يعتبر من المجتمعات الفتية، حيث

أن 41.1% من إجمالي السكان يعتبر اقل من 15 سنة من العمر، كما أن معدل ألإعاله يعتبر مرتفع حيث يبلغ 80% (عبد الجابر،1996) .

7- الأهمية النسبية للقوى البشرية : مع محدودية الموارد الطبيعية والمالية، اتجه الأردن نحو الاستثمار في تنمية الموارد البشرية،فزادت أهمية القوى البشرية المتعلمة، واصبح الاقتصاد الأردني مصدّراً للقوى العاملة المؤهلة الى دول الخليج العربي، كما أن اهتمام الدولة بالتدريب الفني والمهني قد رفد النشاط الاقتصادي بالعمالة الماهرة والفنيين في مختلف الحقول وبأجور معقولة، ونظرا " لتراجع الطلب على القوى العاملة الأردنية في الخارج، ولإحجام الأردنيين عن بعض الأعمال اليدوية، فقد شهد الأردن ظاهرتين في مجال القوى البشرية، الأولى: تزايد معدل البطالة بين العمال الأردنيين وخاصة خريجي المدارس وكليات المجتمع والجامعات حيث وصلت نسبة البطالة بينهم الى 15% (عبد الجابر،1996)، والثانية: الاعتماد على العمالة الوافدة، وبخاصة من مصر وسوريا والعراق مؤخراً، وذلك للقيام بالأعمال اليدوية في الزراعة والإنشاءات وبعض القطاعات الخدمية، وبذلك فان الاقتصاد الأردني يتميز في هذا المجال بكونه مصدر ومستورد للقوى العاملة في نفس الوقت.

8- دور هام للعلاقات الاقتصادية الدولية، نظرا " لصغر حجم السوق المحلية؛ فان التجارة الخارجية تلعب دورا " هام في الاقتصاد الأردني، فقد اتبع الأردن سياسة اقتصادية منفتحة تجاه علاقاته الاقتصادية الخارجية، ومنح القطاع الخاص دورا" أساسيا" في عمليات الاستيراد والتصدير، وبذلك فقد شكلت التجارة الخارجية بالمتوسط خلال فترة الدراسة ما نسبته 68% من الناتج المحلي الإجمالي.

9- وهناك مجموعة من خصائص الاقتصاد الأردني والتي لا بد من الإشارة إليها في هذا المجال، ومن أهمها : تدني الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتدني متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، مما أثر سلبيا " على الرفاه الاقتصادي، وكذلك العجز المستمر والمزمن في الموازنة العامة، وميزان المدفوعات، والبطالة، واستمرار المديونية الخارجية، وقد واجه الاقتصاد الأردني هذا الوضع ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي الذي يطبقة بالاتفاق مع

صندوق النقد الدولي، والذي تطلب تطبيقه حزمة من الإجراءات التصحيحية في مجال السياسات المالية، والتي شملت تنمية إيرادات الحكومة، وإعادة النظر في الهيكل الضريبي، فقد أصبحت ضريبة المبيعات التي فُرِضت مؤخرا " من أهم مصادر الإيرادات الحكومية، وتم ضبط الإنفاق، وقللت من الدعم لأسعار السلع الأساسية، وفي مجال السياسات النقدية، شملت الإجراءات التصحيحية الحفاظ على الاستقرار النقدي من جهة، واستقرار سعر صرف الدينار الأردني، واستقرار المستوى العام للأسعار من جهة أخرى، كما حافظ البنك المركزي الأردني على حرية تحويل الدينار الأردني للعملات الأخرى من خلال الجهاز المصرفي، وعمل على تدعيم النظام المصرفي من خلال تحفيز البنوك على الاندماج، وزيادة رأسمالها وتخصيص الاحتياطات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها، وإطفاء الديون المعد ومة، واخذ ينتهج أساليب الرقابة غير المباشرة على حجم الائتمان من قبل أسعار الفائدة وشهادات الإيداع.

4.3 تطبيق مؤشري التبعية التجارية على الاقتصاد الأردني

تستمد السياسة التجارية الخارجية الأردنية إطارها العام من فلسفة الانفتاح الاقتصادي على العالم، وا لإيجابية في التعامل مع الشركاء التجاريين التي تقوم على أسس من التكافؤ وتحقيق المصالح المشتركة.

وقد خطى الأردن شوطا " طويلا" على طريق التحرير الاقتصادي والتجاري، حيث أصبح الأردن في طليعة دول هذه المنطقة من العالم والرائد في تجربة الانفتاح الاقتصادي. فقد استطاع الأردن في زمن قياسي أن يعزز من علاقاته الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية الشقيقة، من خلال اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى، وعدد من اتفاقيات التجارة الحرة على المستوى الثنائي مع الدول العربية، ودخل في اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واتف اقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد انضمامه لمنطقة التجارة العالمية.

وقد كان لصغر حجم الاقتصاد الأردني الأثر الكبير في جعله اقتصادا " معتمدا" على الخارج في تجارته الخارجية ؛ وذلك لما هو معروف عن صغر حجم السوق

المحلي وما يؤدي إليه من تـ بعية للخارج، حيث ان صغر حجم السوق وعدم استيعابه للمنتجات المحلية يدفع المنتجين للبحث عن اسواق خارجية لتصريف منتجاتهم، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الصادرات والاعتماد على الأسواق الخارجية . كما أن صغر حجم الاقتصاد يؤدي الى غلبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الاقتصاد وهذا بدوره يعرقل قيام صناعات تكاملية كبيرة الحجم، مما يجعل السوق المحلي بحاجة مستمرة الى الاعتماد على الخارج في استيراد مستلزمات الإنتاج من سلع إنتاجية ووسيطة.

وبذلك أصبحت التجارة الخارجية في الأردن تؤدي دورا " نشطا" على صعيد الاقتصاد الوطني، إذ تعتمد القطاعات الاقتصادية المختلفة على المستوردات من السلع سواء الإنتاجية منها أو الوسيطة أو الاستهلاكية.

ولقياس مدى التبعية التجارية للاقتصاد الأردني تم استخدام المؤشرين التاليين:

المؤشرالأول: مؤشر الانكشاف التجاري: ويعكس هذا المؤشر حجم التجارة الخارجية بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي، وكلما ارتفع مستوى هذا المؤشر كلما زاد اعتماد الاقتصاد على التجارة الخارجية. وقد تم استخدام الصيغة التالية في تحديد مؤشر الانكشاف التجاري:

مؤشر درجة الانكشاف التجاري (E)= الصادرات+الواردات / الناتج المحلي الإجمالي

وبتطبيق هذه المعادلة تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول رقم (1)، والذي نلاحظ من خلاله انه وفي معظم السنوات التي شملتها الدراسة قد تجاوز هذا المؤشر نسبة الـ 40%، وهي النسبة التي اعتبرها كلٍ من حماد ومشعل (1986) في دراستهما محدد للحكم على الاقتصاد انه في حالة انكشاف للخارج، وبهذا فإنه يمكن القول أن الاقتصاد الأردني يعتبر منكشفا " للخارج، وهذا ما يعرّضه للتأثر برياح التجارة الخارجية والتي تتغير من حين الى آخر، ولعل ذلك ما يفسر الهزات التي تعرض لها الاقتـ صاد الأردني نتيجة تغير ظروف التجارة الخارجية، مثل الحصار الذي تم فرضه على العراق والحروب التي خاضها.

كما يمكن ملاحظة تزايد نسبة مؤشر درجة الانكشاف التجاري خلال فترة الدراسة، وهذا ما يمكن تفسيره على انه جاء انعكاس لتبني الاقتصاد الأردني لـــنهج الانفتـــاح الاقتصادي على العالم، ودخوله في العديد من اتفاقيات التجارة الإقليمية والدولية . وقد بلغ هذا المؤشر أدنى مستوى له 33% في عام 1970، في حين وصل أعلى مـــستوى له 99% في عام 2004، وكان المتوسط خلال فترة الدراسة 68%.

جدول رقم (1)

تطور مؤشر الانكشاف التجاري خلال الفترة (1970-2004)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	إجمالي الصادرات	إجمالي المستوردات	مؤشر الانكشاف التجاري
1970	1,784.375	72.813	514.703	0.33
1971	1,807.463	65.799	571.843	0.35
1972	1,983.099	88.775	671.197	0.38
1973	1,962.658	88.671	685.108	0.39
1974	2,040.741	208.667	828.608	0.51
1975	2,065.877	190.232	1,109.066	0.63
1976	2,403.814	209.966	1,438.538	0.69
1977	2,557.037	223.293	1,683.400	0.75
1978	2,752.249	221.903	1,588.038	0.66
1979	2,977.273	250.179	1,774.745	0.68
1980	3,182.514	328.161	1,956.221	0.72
1981	3,676.904	429.000	2,658.642	0.84
1982	3,891.274	437.691	2,694.559	0.80
1983	4,014.831	359.742	2,479.348	0.71
1984	4,124.622	563.834	2,313.909	0.70
1985	4,139.916	536.441	2,257.237	0.67
1986	4,706.933	473.981	1,786.132	0.48
1987	4,814.105	523.733	1,927.484	0.51
1988	4,634.320	642.442	2,015.124	0.57
1989	3,807.535	838.554	1,931.149	0.73
1990	3,730.946	827.369	2,332.200	0.85
1991	3,692.884	747.350	2,135.409	0.78
1992	4,334.334	760.810	2,657.866	0.79
1993	4,516.628	803.816	2,853.052	0.81
1994	4,891.470	891.043	2,651.608	0.72
1995	5,175.302	1,102.672	2,843.304	0.76
1996	5,058.908	1,070.856	3,134.455	0.83
1997	5,137.500	1,067.164	2,908.085	0.77
1998	5,441.125	1,014.919	2,632.758	0.67
1999	5,561.524	1,013.841	2,541.183	0.64
2000	5,736.686	1,035.265	3,122.034	0.72
2001	5,963.311	1,272.221	3,249.040	0.76
2002	6,191.128	1,438.769	3,326.396	0.77
2003	6,374.164	1,513.166	3,678.417	0.81
2004	7,130.480	2,014.521	5,064.839	0.99

* **ملاحظة : الأرقام بالمليون دينار وبالأسعار الثابتة (1997 =100)**

*المصدر: البنك المركزي الأردني (2004)عدد خاص من النشرات الإحصائية، بمناســبة العيــد الأربعــين لتأسيسه، البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية للأعوام 2004، 2005.

المؤشر الثاني: مؤشر درجة التركز السلعي للصادرات.

يُعد الاقتصاد الأردني أحد اقتصاديات الدول النامية والتي تميزت بالاعتماد على إنتاج وتصدير السلع الأولية من المواد الخام والموارد الطبيعية، والتي تُعد من الصناعات الاستخراجية، وكان لعدم توفر سلعة النفط بكميات اقتصادية في الأردن، كما هو الحال في بعض الدول العربية النفطية والدول النامية، أن جاءت سلعتي الفوسفات والبوتاس من الموارد الطبيعية التي تميز الاقتصاد الأردني بإنتاجها وتصديرها، بحيث أصبحت هاتين السلعتين من أهم الصادرات الأردنية. وبحيث تم اعتماد هاتين السلعتين كأهم سلعتين تصديريتين على نطاق الصادرات الأردنية، وذلك عند احتساب قيمة مؤشر التركز السلعي للصادرات، والذي تم احتسابه من خلال المعادلة التالية:

$$\text{مؤشر درجة التركز السلعي للصادرات}(X) = \frac{\text{صادرات السلعتين الرئيستين}}{\text{إجمالي الصادرات}}$$

ومن الجدير بالذكر أن هاتين السلعتين تعتبران من الموارد الطبيعية التي يتم تصديرها بشكلها الخام، وهذا يعني هدر جزء من القيمة المضافة التي يمكن الحصول عليها فيما لو تم إنشاء بعض الصناعات التكميلية والتي تستخدم هاتين السلعتين كمواد وسيطة في صناعاتها، ناهيك عن كون هاتين السلعتين من الموارد الطبيعية غير المتجددة والقابلة للنضوب، حيث أن هاتين الميزتين من الميزات الذاتية للصادرات الوطنية والتي تعمل على زيادة مخاطر التبعية، وذلك خارج النسب التي تم الحصول عليها عند تطبيق مؤشر التركز السلعي للصادرات، حيث انه وبالنظر الى الجدول رقم (2) نلاحظ أن صادرات السلعتين الرئيستين قد شكلت نسبة لا يستهان بها من إجمالي الصادرات، حيث بلغت عند أعلى مستوى لها 50% في عام 1974 أي أن الصادرات من سلعة الفوسفات فقط ـ حيث لم تتم المباشرة بعد بإنتاج وتصدير البوتاس ـ قد شكلت نصف قيمة إجمالي الصادرات الوطنية، وقد انخفضت هذه النسبة الى أدنى مستوى لها 12% في عام 2004، وبذلك بقيت حصيلة الصادرات الوطنية تحت تأثير تغير الأسعار العالمية لتلك السلعتين من

الصادرات. ومن خلال تتبع مؤشر التركز السلعي للـــصادرات نلاحـــظ أن هنـــاك انخفاض مستمر لهذا المؤشر، كما يظهر ذلك من الشكل رقم (1).

وهذا ما يمكن تفسيره على انه نتيجة تبني الاقتصاد الأردني الى سياسات التنويع الاقتصادي وخاصة في العقد الأخير من فترة الدراسة، حيث بدأت بعـــض الـــسلع المصدرة تزيد أهميتها النسبية من بين الصادرات الوطنية، مثـــل الـــصادرات مـــن الأدوية وبعض الصناعات الكيماوية.

ويعود السبب في نمو الصادرات الو طنية خلال السنوات الماضية الـــى جهـــود القطاع الخاص الجادة في إيجاد أسواق جديدة، سواء في دول أوروبـــا الـــشرقية او الاتحاد الأوروبي او جنوب شرق آسيا او السوق الأمريكي لبعض المنتجات الأردنية ذات المواصفات العالية، وإلى زيادة عدد الشركات والمـــشروعات الوطنيـــة التـــي حصلت أو تسعى للحصول على شهادة الجودة العالمية.

جدول رقم (2)

تطور مؤشر التركز السلعي للصادرات خلال الفترة (1970، 2004)

السنة	صادرات الفوسفات	صادرات البوتاس	إجمالي الصادرات	مؤشر التركز السلعي
1970	17.477	0.000	72.813	0.24
1971	16.701	0.000	65.799	0.25
1972	24.627	0.000	88.775	0.28
1973	25.443	0.000	88.671	0.29
1974	103.339	0.000	208.667	0.50
1975	92.820	0.000	190.232	0.49
1976	81.496	0.000	209.966	0.39
1977	63.915	0.000	223.293	0.29
1978	67.336	0.000	221.903	0.30
1979	79.642	0.000	250.179	0.32
1980	128.959	0.000	328.161	0.39
1981	139.066	0.000	429.000	0.32
1982	134.776	0.446	437.691	0.31
1983	115.980	0.196	359.742	0.32
1984	150.352	32.266	563.834	0.32
1985	138.832	64.889	536.441	0.38
1986	136.145	65.958	473.981	0.43
1987	128.425	58.954	523.733	0.36
1988	151.247	132.763	642.442	0.44
1989	229.623	111.736	838.554	0.41
1990	187.389	119.630	827.369	0.37
1991	153.673	120.804	747.350	0.37
1992	147.016	103.505	760.810	0.33
1993	113.819	100.027	803.816	0.27
1994	112.671	103.898	891.043	0.24
1995	115.799	133.497	1,102.672	0.23
1996	130.713	129.380	1,070.856	0.24
1997	134.534	98.598	1,067.164	0.22
1998	135.516	108.276	1,014.919	0.24
1999	111.056	121.462	1,013.841	0.23
2000	87.034	132.242	1,035.265	0.21
2001	85.122	130.135	1,272.221	0.17
2002	89.137	126.381	1,438.769	0.15
2003	82.033	130.833	1,513.166	0.14
2004	102.822	142.799	2,014.521	0.12

***ملاحظة : الأرقام بالمليون دينار وبالأسعار الثابتة (1997 =100)**

المصدر: البنك المركزي الأردني (2004)، عدد خاص من النشرات الإحصائية، بمناسبة العيد الأربعين لتأسيسه.

البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية للأعوام 1970 - 2005.

5.3 تطبيق مؤشر التبعية المالية على الاقتصاد الأردني

تتضح أبعاد التبعية المالية خلال فترة الدراسة بعد تتبع المديونية الخارجية الأردنية، ومراحل تطورها منذ عام 1970. فمن المعلوم أن الاقتراض الخارجي يعزز الادخار المحلي، كما يوفر للبلد المقترضة العملات الأجنبية النادرة، فهو بذلك يمكن أن يمول حجماً اكبر من الاستثمارات، ويسهم في حشد المزيد من الموارد المالية المتاحة. كما يوفر إمكانية تمويل العجز المؤقت لميزان المدفوعات، وبذلك يعفي الاقتصاد من إجراءات تصحيحية قد تكون شديدة الوطأة على سير عملية التنمية الاقتصادية، ولعل تلك هي أهم الأسباب التي أدت الى اعتماد الاقتصاد الأردني على التمويل الخارجي، والتي جاءت أصلاً كنتيجة الى افتقار الأردن الى الموارد المحلية سواء منها المالية أو المادية، ومما يفاقم الحاجة الى المزيد من التمويل الخارجي هو سوء تخصيص القروض التي تم استلامها سابقاً في مشاريع إنتاجية حقيقية ذات جدوى اقتصادية، إلا انه إذا تم استخدام هذه القروض بتمويل نشاطات غير إنتاجية، او للتعويض عن خروج راس المال المحلي، فانه سيكون له مزيد من الضغوط على الموازنة العامة وميزان المدفوعات، يضاف الى ذلك انه إذا تم استخدم الاقتراض الخارجي لتمويل عجوزات في الموازنة العامة ناشئة أصلاً عن اختلالات دائمة، فان ذلك سيؤخر من اتخاذ الإجراءات التصحيحية التي لابد منها لتصويب الوضع الاقتصادي، كما يزيد من حدة تلك الاختلالات التي أدت الى تلك العجوزات. ولعل ذلك ما حصل بالنسبة للاقتصاد الأردني، حيث أن الاستخدام غير الرشيد للاقتراض الخارجي قد فاقم الحاجة لمزيد من الاقتراض مما أدى بدوره الى ظهور أزمة المديونية الخارجية.

وقد بدأ الأردن بالتوجه الى التمويل الخارجي منذ تأسيس المملكة، حيث كانت بريطانيا في ذلك الوقت هي مصدر الاقتراض الذي يزوده باحتياجاته من التمويل الخارجي، ومع بداية السبعينات امتد نطاق الاقتراض الأردني ليشمل الدول العربية والدول الأجنبية والمؤسسات الدولية. ومع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات دخل الأردن الأسواق المالية الدولية حيث ظهرت في هذه الفترة البنوك التجارية الدولية.

وقد جاء التوجه للاقتراض الخارجي مع بداية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل لتوفير التمويل اللازم للمشروعات التنموية التي تبنتها الخطط المتلاحقة، كما تعزز هذا التوجه فيما بعد للحفاظ على المستوى المطلوب من القدرة العسكرية في مواجهة إسرائيل، وكان ينظر للاقتراض الخارجي على انه مصدر مكمل للقدرة الوطنية في حشد الموارد المالية محلياً، وبذلك فانه يمكن مواجهة عجوزات اكبر في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، مما يحقق مزيد من البناء الاقتصادي والمنعة العسكرية دون الاضطرار لتضحية مماثلة في مستويات المعيشة (النابلسي، 1994).

ولاحتساب مؤشر درجة التبعية المالية فقد تم استخدام المعادلة التالية:

مؤشر التبعية المالية (F) = $\frac{\text{أقساط استهلاك الديون + الفوائد}}{\text{قيمة الصادرات}}$

حيث يعكس هذا المؤشر مدى خطورة المديونية الخارجية على الاقتصاد الوطني، حيث تتزايد هذه الخطورة بارتفاع قيمة هذا المؤشر، ذلك أن الصادرات تُعد مصدراً هاماً في تغطية خدمة الدين الخارجي، فارتفاع قيمة هذا المؤشر تعني زيادة التسديدات من حصيلة الصادرات، وبالتالي استنزاف الاحتياطي من العملات الأجنبية، مما يؤدي الى تناقص المتاح للاستخدامات الأخرى . ويلاحظ من الجدول رقم (3) أن خدمة الديون قد شكلت نسبة بلغت بالمتوسط خلال فترة الدراسة 18% من حصيلة الصادرات تقريباً،أن الاتجاه العام لهذا المؤشر كان متزايدا "، ويلاحظ أن هذا المؤشر سجل مستويات أقل من 10% حتى عام 1983؛ وقد يُعزى ذلك الى أن هذه الفترة كانت فترة الاستدانة وليست فترة السداد . إلا انه وابتداءاً من عام 1984وبعد فترة تبني برامج التصحيح الاقتصادي، و اتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية في مجال المديونية الخارجية، قد بدأ هذا المؤشر بالاستقرار الملحوظ وعند مستويات مرتفعة شكلت حوالي ثلث الصادرات في معظم السنوات، وخاصة في أواخر فترة الدراسة، وكما يتضح ذلك من الشكل رقم (1). وقد بلغ أعلى مستوى له في عام 2003حيث بلغت 45%، في حين انه بلغ أدنى مستوى له 1% في عام 1970. وبشكل عام فقد أكدت هذه الأرقام وجود تبعية مالية، واعتماد الاقتصاد الأردني على التمويل الخارجي.

وفي هذا الصدد لابد من الحديث عن أزمة المديونية ؛ حيث تنقسم الأسباب التي أدت الى تفاقم أزمة المديونية الخارجية في الاقتصاد الأردني، الى أسباب محلية، وأخرى خارجية.

أما الأسباب المحلية فتتمثل في المبالغة في الاقتراض الخارجي، سواء لسد العجوزات في الموازنة العامة، وميزان المدفوعات، والناتجة عن التوجه للإنفاق على مشاريع البنية التحتية وغيرها من النشاطات غير الإنتاجية . او لزيادة الإنفاق العسكري سواء باستيراد المعدات العسكرية او التجنيد والتدريب والتأهيل في المجال العسكري، والذي كان يُفرض على الأردن لمواجهة إسرائيل في ذلك الوقت.

وأما الأسباب الخارجية فإنها تكمن وراء تطورات الاقتصاد الدولي، فالمؤثرات السلبية الخارجية المتمثلة في النزعة الانكماشية للنظام النقدي والمالي الدولي، وشيوع نظم التجارة الدولية غير العادلة، والتي تلقي بظلالها على اقتصاديات الدول النامية ومن بينها الاقتصاد الأردني، وكذلك ارتفاع مستويات التضخم وتقلب أسعار صرف بعض العملات الدولية ، وشيوع أسعار الفوائد المعومة، كل هذه العوامل أدت الى تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية ومن بينها الأردن.

كما أنه ونتيجة لعلاقات الأردن الاقتصادية وتداخل اقتصاده مع اقتصاديات دول الخليج العربي النفطية، وما تعرضت له تلك الاقتصاديات من هبوط حاد في أسعار النفط في فترة الثمانينات، أن امتد اثر هذه الأزمة الى الاقتصاد الأردني، والذي يعتبر صغير الحجم نسبيا، فقد شملت هذه الأزمة انحسار أسواق الصادرات، وتأثر حصيلة الصادرات بذلك، وتراجع حوالات العاملين في الخارج عن اتجاهها العام، وانخفاض المساعدات العربية عما كان مقررا لها بموجب مؤتمر القمة العربي والذي عقد في بغداد عام 1978، كل هذه العوامل أدت الى اتساع فجوة المدفوعات الداخلية والخارجية وضغوط اقتصادية محلية أخرى.

وقد بذل الأردن الكثير من الجهود لاحتواء الأزمة ؛ فقد اتخذت الحكومة الأردنية العديد من الإجراءات الاقتصادية لمواجهة تردي الوضع الاقتصادي، ومن هذه الإجراءات زيادة الهوامش المسموح بها لتذبذب سعر صرف الدينار الأردني مقابل حقوق السحب الخاصة ومن ثم تعويم سعر الصرف على مراحل، وذلك لتخفيف

الضغوط التي يتعرض لها سعر صرف الدينار الأردني، وهنـــاك مجموعـــة مـــن الإجراءات التي تحد من الطلب على العملات الأجنبية، وذلك من خلال منع استيراد السلع الكمالية، ومحاولة احتواء المضاربة على الدينار، والتدفقات المتسربة للخارج .
كذلك فقد توجهت الحكومة الى ضبط الإنفاق العام، وزيادة الإيرادات العامـــة مـــن خلال رفع التعرفة الجمركية على عدد من السلع المـــستوردة، وفـــرض ضـــرائب جديدة، ورفع رسوم الاستهلاك على مجموعة من السلع المنتجة محلياً . إلا أن هـــذه الإجراءات لم تعد كافية لمواجهة الأزمة التي وصلت الى الذروة في أواخـــر عـــام 1988 عندما انخفض سعر صرف الدينار الى درجة كبيرة، واصبح التراجع هـــو الاتجاه السائد على مستوى غالبية النشاطات الاقتصادية، وبذلك كان لا بد من اتخاذ إجراءات اقتصادية تصحيحية وحازمة لمواجهة الأزمة الاقتصادية القائمة، وبحيـــث يتم تغيير مسارات الاقتصاد الوطني لتتناسب مع الأوضاع الاقتـــصادية المـــستجدة ؛ وبذلك دخل الأردن مرحلة التصحيح الاقتصادي (النابلسي،1994).

جدول رقم (3)

تطور مؤشر التبعية المالية خلال الفترة (1970- 2004)

السنة	خدمة الدين	الصادرات	مؤشر التبعية المالية
1970	0.728	72.813	0.01*
1971	11.186	65.799	0.17*
1972	1.775	88.775	0.02*
1973	8.867	88.671	0.10**
1974	12.520	208.667	0.06**
1975	7.609	190.232	0.04**
1976	16.797	209.966	0.08**
1977	15.630	223.293	0.07**
1978	13.314	221.903	0.06**
1979	10.007	250.179	0.04**
1980	22.971	328.161	0.07***
1981	25.740	429.000	0.06***
1982	17.508	437.691	0.04 ***
1983	32.377	359.742	0.09***
1984	56.383	563.834	0.10***
1985	53.644	536.441	0.10***
1986	156.414	473.981	0.33***
1987	104.747	523.733	0.20***
1988	141.337	642.442	0.22***
1989	125.783	838.554	0.15***
1990	107.558	827.369	0.13***
1991	119.576	747.350	0.16***
1992	121.730	760.810	0.16***
1993	168.801	803.816	0.21 ***
1994	392.059	891.043	0.44 *
1995	363.882	1,102.672	0.33*
1996	417.634	1,070.856	0.39*
1997	373.507	1,067.164	0.35*
1998	355.222	1,014.919	0.35 *
1999	341.273	1,013.841	0.34*
2000	434.195	1,035.265	0.35*
2001	401.411	1,272.221	0.32*
2002	381.146	1,438.769	0.26*
2003	676.694	1,513.166	0.45*
2004	430.044	2,014.521	0.21*

ملاحظة : الأرقام بالمليون دينار وبالأسعار الثابتة (1997 =100)

المصدر: * البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية للأعوام 1970 - 1973، 1994 -2004.

** الزعبي، بشير خليفة (1976)، دور التمويل الخارجي في خطتي التنمية الثلاثية والخمسية، دائرة الأبحاث والدراسات – البنك المركزي الأردني، جدول رقم (13) و(14).

***الطراونة، سعيد، والعبد ا لرزاق، بشير احمد (2002)المديونية الخارجية للاقتصاد الأردني : مسارها والعوامل المحددة لها في الفترة (2000-2010)، مجلة النهضة، العدد 12، ص(10).

6.3 تطبيق مؤشر التبعية التكنولوجية على الاقتصاد الأردني

إن القيود التي تفرضها عملية تدويل التكنولوجيا على الدول النامية بما فيها الأردن، مازالت على أشدها بنفس القدر الذي يتم فيه استبعاد تلك الدول من أن تنتج ماكناتها، وإبعادها عن امتلاك المعرفة العلمية والتكنولوجية . حيث أن أكثر الدول تقدما" من بين الدول النامية، لا تنتج على أحسن وجه أكثر من آلات لسلع استهلاكية، او أدوات لإنتاج سلع وسيطة، وان قدراتها في مجال البحث والتطوير هي اقل بكثير من أن تكون مناسبة، ونادرا " ما تكون موجهة لكي تفي باحتياجات دولهم (نشنو،1986). وعلى مستوى الاقتصاد العربي تشير الأرقام الى أن حجم التجارة العربية مع موردي التكنولوجيا في العالم هو في تزايد، وان حجم التجارة العربية المعتمدة على التكنولوجيا المصدَّرة له من كبار مصدري التكنولوجيا سواء بصورة واردات او بصورة مشاريع تعاقدية، وان هذا الوضع آخذ في النمو منذ السبعينات، وان هذه التجارة المعتمدة على التكنولوجيا عبارة عن مشاريع تسليم المفتاح، وبأقل القليل من التغيرات في النقل الحقيقي للتكنولوجيا، وعليه فان المحصلة النهائية لإستيعاب العالم العربي للتكنولوجيا كان ضئيلا "، وذلك كما جاء في تقديرات المكتب الأمريكي لتقييم التكنولوجيا من حيث استيعاب العالم العربي للتكنولوجيا من مناطق اتجاه التكنولوجيا في العام 1984 (جلال،1986).

والأردن باعتباره إحدى الدول النامية والتي تفتقر الى إنتاج التكنولوجيا المتقدمة وذلك لضخامة رأس المال الذي تحتاج له عملية انتاج التكنولوجيا، وهذا ما تفتقر له كثير من الدول ومن بينها الاردن ، وبذلك قد ظل الاردن معتمدا" على الخارج في استيراد التكنولوجيا والاستفادة منها، وما تزال مشكلة التقدم التكنولوجي في مقدمة مشكلات الدول النامية ومن بينها الأردن.

وقد تم استخدام العلاقة التالية في تحديد مؤشر التبعية التكنولوجية، حيث انه كلما زاد هذا المؤشر تزيد التبعية:

مؤشر التبعية التكنولوجية (T)= قيمة المستوردات من السلع الهندسية الإنتاجية
الناتج المحلي الإجمالي

ويعكس هذا المؤشر مدى الاعتماد على السلع الهندسية الإنتاجية المستوردة والضرورية لتسيير النشاطات الاقتصادية المختلفة.

وبملاحظة الجدول رقم (4) يمكن القول أن هذا المؤشر أخذ بالتدني منذ العقد الأخير من فترة الدراسة، وهذا ما يمكن تفسيره ببداية إنتاجية مشاريع البنية التحتية التي تم الإنفاق عليها خلال الفترة السابقة، وبشكل عام فان النسب التي تم الحصول عليها للمؤشر قد أكدت وجود اعتماد ع لى الخارج في مجال التكنولوجيا، شأن الاقتصاد الأردني في ذلك شأن بقية اقتصاديات الدول النامية ؛ حيث تراوح هذا المؤشر بين أعلى مستوى له 29% في عام 1981 وأدنى مستوى له 5% في عامي 1990 و1991.

وبشكل عام يلاحظ من الجدول رقم (4)أن مؤشر التبعية التكنولوجية قد مر بأربع مراحل؛ امتدت المرحلة الأولى من 1970ــ1974، حيث كان المؤشر أقل من 10%، ثم ارتفع وسجل أعلى مستوياته في فترة الازدهار الاقتصادي 1975ــ1982 ليسجل مستوى قريب من 20%، ثم سجل في المرحلة الثالثة 1983ــ1993 مستويات مشابهة للمرحلة الأولى، إذ كان أقل من 10%، واستقر في المرحلة الرابعة 1994ــ2004 حول 10% في جميع السنوات.

جدول رقم (4)

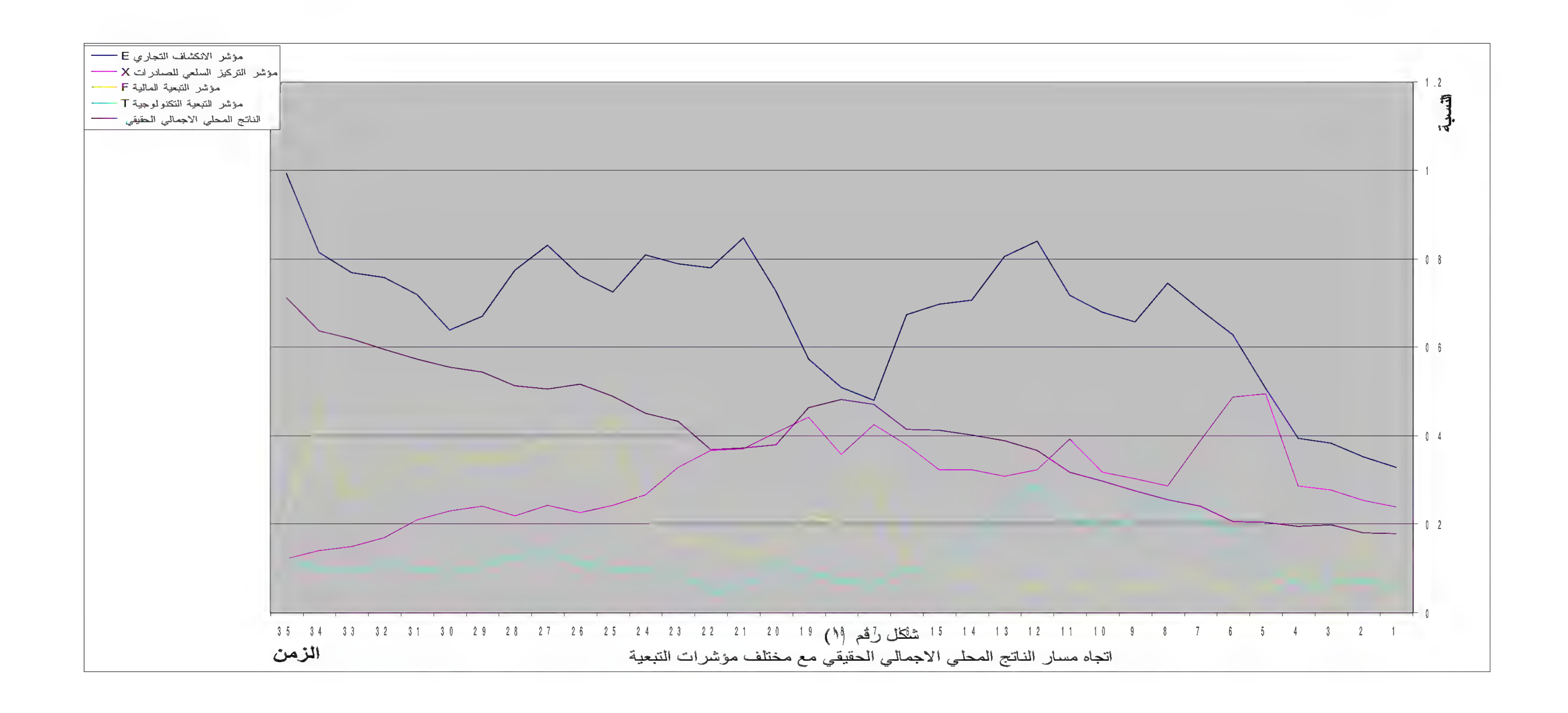
تطور مؤشر التبعية التكنولوجية خلال الفترة (1970، 2004)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	المستوردات من السلع الإنتاجية	مؤشر التبعية التكنولوجية
1970	1,784.375	104.492	0.06
1971	1,807.463	131.448	0.07
1972	1,983.099	131.169	0.07
1973	1,962.658	128.095	0.07
1974	2,040.741	216.471	0.11
1975	2,065.877	392.782	0.19
1976	2,403.814	485.712	0.20
1977	2,557.037	692.959	0.27
1978	2,752.249	557.896	0.20
1979	2,977.273	586.591	0.20
1980	3,182.514	674.161	0.21
1981	3,676.904	1,053.203	0.29
1982	3,891.274	923.104	0.24
1983	4,014.831	697.870	0.17
1984	4,124.622	368.322	0.09
1985	4,139.916	422.964	0.10
1986	4,706.933	297.233	0.06
1987	4,814.105	342.082	0.07
1988	4,634.320	435.045	0.09
1989	3,807.535	413.980	0.11
1990	3,730.946	200.418	0.05
1991	3,692.884	169.064	0.05
1992	4,334.334	395.247	0.09
1993	4,516.628	421.398	0.09
1994	4,891.470	494.915	0.10
1995	5,175.302	578.946	0.11
1996	5,058.908	684.807	0.14
1997	5,137.500	649.271	0.13
1998	5,441.125	572.183	0.11
1999	5,561.524	514.578	0.09
2000	5,736.686	551.375	0.10
2001	5,963.311	628.691	0.11
2002	6,191.128	614.181	0.10
2003	6,374.164	636.383	0.10
2004	7,130.480	886.716	0.12

*** ملاحظة : الأرقام بالمليون دينار وبالأسعار الثابتة (1997= 100)**

المصدر: البنك المركزي الأردني (2004)، عدد خاص من النشرات الإحصائية، بمناسبة العيد الأربعين لتأسيسه.

البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية للأعوام 1970 - 2005.



شكل رقم (١)
اتجاه مسار الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مع مختلف مؤشرات التبعية

الفصل الرابع

عرض النتائج

الجانب التطبيقي لأثر التبعية الاقتصادية على النشاط الاقتصادي الأردني

1.4 نموذج الدراسة :

نظراً لوجود العديد من الأفكار الاقتصادية التي تؤيد وجود تأثير للتبعية الاقتصادية على النشاط الاقتصادي، فقد تم اختيار متغيرين في هذه الدراسة هما؛ الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والذي يعتبر من المؤشرات الهامة لقياس أداء النشاط الاقتصادي، والتبعية الاقتصادية (D). حيث تم الربط بين متغيري الدراسة على شكل نموذج (VAR) (VECTOR AUTOREGRESSION) المبسط. وذلك بالشكل التالي:

$$\mathbf{Y_t = A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \ldots\ldots + A_n Y_{t-n} + U_t}$$

\

$$\mathbf{Y_t = [GDP_t \quad D_{t,S}]} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \mathbf{(5)}$$

حيث:

(Ai) تمثل مصفوفة المعاملات وأبعادها KxK، وK عدد المتغيرات في النموذج، و (U) مصفوفة الخطأ العشوائي، حيث E (U)=0، (n) عدد فترات التباطؤ الزمني، (t)الزمن، (S) مؤشر التبعية؛ حيث تمّ تقسيم التبعية الى أربعة مؤشرات هي: التبعية التجارية من خلال ؛ مؤشر درجة الانكشاف التجاري (E)، ومؤشر درجة التركز السلعي للصادرات (X)، والتبعية المالية من خلال مؤشر التبعية المالية (F)، والتبعية التكنولوجية من خلال مؤشر التبعية التكنولوجية (T)، أي أن S = {E , X , F, T}

ويعتبر نموذج (VAR) من النماذج القياسية الحديثة، حيث يتم في هذا النموذج وضع كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة وبقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة، ولتكوين هذا النموذج يجب تحديد متغيرات الدراسة وعدد فترات التباطؤ الزمني.

وللحصول على نتائج هذا النموذج تم الاستعانة بالرزمة الإحصائية (EVIEWS) لإجراء التحليل القياسي، وذلك من خلال إجراء الاختبارات التالية:

1 . اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرارية متغيرات الدراسة (The Unit Root Test):

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن ما إذا كانت السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة مستقرة (Stationary) مع مرور الزمن، حيث أن استخدام السلاسل الزمنية في غياب صفة الاستق رارية، يؤدي الى الحصول على انحدار زائف (Spurious) بين متغيرات السلاسل الزمنية، على الرغم من احتمالية الحصول على قيمة عالية لمعامل التحديد (R^2)، ويرجع السبب في ذلك الى ان البيانات الزمنية غالبا" ما يكون فيها عامل الاتجاه (Trend)، والذي يعكس ظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه او في اتجاهات متعاكسة.

وتحدد صفة الاستقرارية للسلسلة الزمنية (Y_t) ببعض الخصائص الإحصائية مثل: -

أ. القيمة المتوقعة للسلسلة الزمنية (Y_t) هي قيمة ثابتة، أي أن $E(Y_t) = \mu y$.

ب. تباين السلسلة الزمنية (Y_t) هو أيضا" قيمة ثابتة، أي أن $var\ (Y_t) = E(Y_t - \mu_y)^2 = \delta^2 y$.

ج. التباين المشترك للسلسلة الزمنية بين فترة زمنية وأخرى يعتمد على فرق الزمن فقط أي أن $\gamma_k = [\ (Y_t - \mu y)(Y_{t+K} - \mu y)]$.

ومن أكثر الاختبارات استخداما لأختبار إستقرارية المتغيرات اختبار ديكي - فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller)، ولاختبار فيما إذا كانت السلسلة الزمنية (Y_t) مستقرة أم لا، يتم افتراض النموذج التالي:

$$Y_t = \rho\ Y_{t-1} + U_t$$

ومن ثم يتم إيجاد قيمة ديكي -فولر المحسوبة حسب العلاقة التالية: $\tau = n(\hat{\rho} - 1)$، حيث (n) عدد المشاهدات، وبعد ذلك يتم مقارنة هذه القيمة مع القيمة الجدولية. فإذا كانت (τ) المحسوبة (بالقيمة المطلقة) أكبر من الجدولية فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية، وبذلك تعتبر السلسلة الزم نية مستقرة، أما إذا كانت العكس فان السلسلة الزمنية تعتبر غير مستقرة.

وقد كانت نتائج هذا الاختبار كما يبينها الجدول رقم (5)، حيث يتضح أن هـذه المتغيرات غير مستقرة مع الزمن بمستوياتها، ولكن بعد أخذ الفرق الأول فإنهـا تعتبر مستقرة، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وهذا ما دعـا الباحـث لاستخدام نموذج VAR، كأسلوب قياسي جديـد، وذلـك لأن اسـتخدام طريقـة المربعات الصغرى العادية (OLS) في التقدير يشوبه شئ من عدم الدقة.

جدول رقم (5)

نتائج اختبار ديكي فولر للاستقرارية

المتغير	المستوى			الفرق الأول		النتيجة
	قيمة ADF المحسوبة	قيمة ADF الحرجة	النتيجة	قيمة ADF المحسوبة	قيمة ADF الحرجة*	
GDP	0.18	-3.64	غير مستقرة	-3.72	-3.64	مستقرة
E	-2.30	-3.64	غير مستقرة	-3.9	-3.64	مستقرة
X	-1.49	-3.64	غير مستقرة	-4.32	-3.64	مستقرة
F	-0.98	-3.64	غير مستقرة	-5.01	-3.64	مستقرة
T	-2.15	-3.64	غير مستقرة	-3.65	-3.64	مستقرة

GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

E : مؤشر درجة الانكشاف التجاري.

X: مؤشر درجة التركز السلعي للصادرات.

F: مؤشر التبعية المالية.

T: مؤشر التبعية التكنولوجية.

* عند مستوى دلالة 5%

2 ·اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني (Selection The Lag-Length) :

لإيجاد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني يتم عـــادة الاعتمـــاد علـــى بعـــض المعايير المستخدمة عالميا" والتي من أهمها: -

أ. طريقة اكايك (AIC) (Akaike Information Criterion) وتعتمـــد هـــذه الطريقة بشكل أساسي على اختبار يسمى (Likelihood Ratio Test)، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$L = CONSTANT + n/2Log |\Omega^{-1}|$$

حيث nعدد المشاهدات، Ω مصفوفة التباين والتبـــاين المـــشترك للبـــواقي مـــن معادلات نموذج VAR، ويخضع هذا الاختبار الى توزيع كاي تربيع X^2 . وبعـــد ذلك يتم اختيار عدد فترات التباطؤ المناسبة والتي تعطي أقل قيمة لـــ(AIC).

ب. طريقة سشيوارتز (Schwartz`s Criterion)(SBC)

وهو اختبار آخر شائع الاستعمال لاختيار عدد فترات التباطؤ الزمني، ويعتمـــد أيضا" على قيمة (Likelihood Ratio Test) وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$SBC(m) = n Log |\Omega^{-1}| + m Ln (n)$$

حيث n عدد المشاهدات، و m عدد المعلمات المقدرة، Ω مـــصفوفة التبـــاين والتباين المشترك للبواقي من معادلات نموذج VAR، ويتم اختيار العدد الأمثـــل لعدد فترات التباطؤ الزمني التي تعطي أقل قيمة لـــ(SBC).

وقد تم إجراء هذا الاختبار على مستوى كل مؤشر من مؤشرات التبعية بشكل منفرد، وعلى النحو التالي:

1- مؤشر الانكشاف التجاري (E):يلاحظ من الـ جدول رقم (6) أن أقـــل قيمـــة لمعياري Akaike و Schwartz تقابل فترة تباطؤ زمني يساوي (1) وبناءا" عليه سيتم اعتماد فترة تباطؤ زمني يساوي (1).

جدول رقم (6)

نتائج اختبار اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني لمؤشر الانكشاف التجاري

Lags	Akaike	Schwartz
1	-4.54	-4.26
2	-4.42	-3.96
3	-4.44	-3.78
4	-4.26	-3.41
5	-4.05	-3.02

2- مؤشر التركز السلعي للصادرات (X): يلاحظ من الجدول رقم (7) أن أقل قيمة لمعياري Akaike و Schwartz تقابل فترة تباطؤ زمني يساوي (1) وبناءاً عليه سيتم اعتماد فترة تباطؤ زمني يساوي (1).

جدول رقم (7)

نتائج اختبار اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني لمؤشر التركز السلعي للصادرات

Lags	Akaike	Schwartz
1	-5.73	-5.45
2	-5.54	-5.07
3	-5.51	-4.85
4	-5.57	-4.72
5	-5.57	-4.54

3- مؤشر التبعية المالية (F): يستدل من الجدول رقم (8) أن أقل قيمة لمعيار Akaike تقابل فترة تباطؤ زمني يساوي (2) وفترة تباطؤ زمني يساوي (1) بالنسبة لمعيار Schwartz، وفي هذه الحالة سيتم الأخذ بمعيار Akaike فقط، واعتماد فترة تباطؤ زمني يساوي (2).

جدول رقم (8)

نتائج اختبار اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني لمؤشر التبعية المالية

Lags	Akaike	Schwartz
1	-4.30	-4.02
2	-4.39	-3.92
3	-4.38	-3.72
4	-4.38	-3.53
5	-4.26	-3.23

4 -مؤشر التبعية التكنولوجية (T): يلاحظ من الجدول رقم (9) أن أقل قيمة لمعياري Akaike و Schwartz تقابل فترة تباطؤ زمني يساوي (1) وبناءاً عليه سيتم اعتماد فترة تباطؤ زمني يساوي (1).

جدول رقم [9]

نتائج اختيار اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني لمؤشر التبعية التكنولوجية

Lags	Akaike	Schwartz
1	-6.24	-5.96
2	-6.00	-5.53
3	-6.03	-5.38
4	-5.84	-4.98
5	-5.91	-4.87

3 . اختبار السببية (The Causality Test):

تُعرّف السببية في حالة وجود متغيرين مثل X و Y على أنها (المتغيرX يسبب المتغيرY، إذا كان التباطؤ الزمني للمتغير X يملك طاقة تنبؤيه إضافية على المتغير Y عند إضافة التباطؤ الزمني للمتغير X الى التباطؤ الزمني لقيم Y نفسه). ولتحديد اتجاه السببية يتم عادة استخدام اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test). حيث يمكن أن يكون اتجاه السببية باتجاه واحد أي أن المتغير Xيسبب Y ، او أن تكون تبادلية أي أن كلاً من X وY يؤثران في بعضهما، او أن لا يكون هناك علاقة سببية بين X وY. وفي نموذج هذه الدراسة التالي:

$$Y_t = [GDP_t \quad D_{t,S}]$$

ولمعرفة فيما إذا كان D يسبب GDP يتم تقدير المعادلة التالية:

$$GDP_t = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i \, GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_i \, D_{t-i,S} + U_t$$

حيث تكون الفرضية الصفرية:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 \dots = \beta_n$$

وتكون الفرضية البديلة:

$$H_1: \beta_1 \neq 0, \beta_2 \neq 0, \dots, \beta_n \neq 0$$

فإذا لم ترفض الفرضية الصفرية فإن D لا يسبب GDP. ولاختبار هذه الفرضية الصفرية يمكن استخدام اختبار F والذي يحسب كالتالي:

$$F = \frac{(RSS_R - RSS_{UR})/q}{RSS_{UR} / (n-m)} \longrightarrow F_{q,(n-m)}$$

حيث (RSS) مجموع مربعات الانحرافات غير المفسرة، (q) عدد المعلمات التي يتم تقييدها في الفرضية الصفرية، (m) عدد المعلمات في الفرضية البديلة، (n) عدد المشاهدات، (UR) الانحدار غير المقيد (Unrestricted Regression)، (R) الانحدار المقيد (Restricted Regression) الذي يفترض كل من ($\beta_1, \beta_2, \beta_3, \ldots \beta_n$) تساوي صفر، وبذلك يصبح النموذج في ظل النموذج المقيد كالتالي:

$$GDP_t = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i GDP_{t-i} + U_t$$

فإذا قُبلت الفرضية الصفرية فإن هذا يعني أن D لا تسبب GDP، أما إذا تم رفضها فيكون D يسبب GDP.

وقد تم تطبيق هذا الاختبار على مؤشرات التبعية كلا " على حده وتم الحصول على النتائج المبينة في الجدول رقم (10): حيث يتبين انه ليس هناك علاقة سببية بين كافة المتغيرات مع متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GGDP، باستثناء علاقة أحادية الاتجاه تبين أن هناك علاقة سببية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GGDP ومؤشر التبعية التكنولوجية T أي أن معدل الناتج المحلي الإجمالي يؤثر في التبعية التكنولوجية.

جدول رقم [10]

نتائج اختبار السببية

اتجاه السببية	قيمة F المحسوبة (بالقيمة المطلقة)	قيمة F الجدولية (بالقيمة المطلقة)	النتيجة
GGDP ⟵ E	1.060	2.69	GGDP لاتسبب E
E ⟵ GGDP	0.546	2.69	E لاتسبب GGDP
GGDP ⟵ X	0.054	2.69	GGDP لاتسبب X
X ⟵ GGDP	1.530	2.69	X لاتسبب GGDP
GGDP ⟵ F	0.464	2.69	GGDP لاتسبب F
F ⟵ GGDP	1.750	2.69	F لاتسبب GGDP
GGDP ⟵ T	3.241	2.69	GGDP تسبب T
T ⟵ GGDP	1.423	2.69	T لاتسبب GGDP

GGDP: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

4 . تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition):

للتعرف الى مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير الذي يُعزى الى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، والمقدار الذي يُعزي الى خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في نموذج VAR، يتم عادة تحليل مكونات التباين لكل متغير من متغيرات النموذج.وتكمن أهمية تحليل مكونات التباين في أنه يعطي الأهمية النسبية لأثر أي تغير مفاجئ (Shock) في كل متغير من متغيرات النموذج . ولتفادي وجود مشكلة التأثير المتزامن للأخطاء (Contemporaneous) في المتغيرات المختلفة في النموذج يتم اللجوء الى توزيع تشولاسكي (Cholaski Decomposition) والذي يتأثر بشكل كبير بترتيب المتغيرات في النموذج المراد اختباره.

وقد اجري هذا الاختبار وكانت النتائج على النحو التالي:

1 -مؤشر الانكشاف التجاري (E): يلاحظ من الجدول رقم (11) والذي يظهر تحليل مكونات التباين لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أن (100.0%) من الخطأ بالتنبؤ

في تباينه خلال الفترة الأولى يُعزى الى المتغير نفسه، ولا يُعزى شئ الى الانكشاف التجاري، بينما يلاحظ ازدياد النسبة التي تعزى الـــى الانكـــشاف التجـــاري الـــى (0.377%) في الفترة الثانية، وتستمر بالزيادة الى أن تصل الى (12.640%) فـــي الفترة العاشرة، إن هذا الارتفاع مع مر ور الزمن يدل على قوة تـــأثير الانكـــشاف التجاري على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي . وهذا ما يتفق مع معظم الدراسات التي تناولت أثر الانفتاح الاقتصادي على النشاط الاقتصادي . وعلى صعيد التبعيـــة الاقتصادية نستنتج أن هناك تأثير للانكشاف التجاري على الناتج المحلي الإ جمـــالي مما يعرّض الاقتصاد الوطني لتغيرات التجارة الخارجيـــة ويعمـــق مـــن التبعيـــة الاقتصادية للشركاء في التجارة الخارجية . أما فيما يتعلق بتحليل مكونـــات التبـــاين لمؤشر الانكشاف التجاري، فقد بينت النتائج كما يظهر في الجدول رقم (12) إن ما نسبته (99.625%)من الخطأ بالتن بؤ في تباين الانكشاف التجـــاري يُعـــزى الـــى المتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما (0.374%) يُعزى الى خطأ التنبؤ في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتزداد هذه النسبة في الفتـــرة الثانيـــة لتـــصل الـــى (0.713%)، وتستمر في الزيادة لتصل الى (2.326%) في الفترة العاشـــرة وهنـــا يلاحظ نسبيا" ضعف تفسير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فـــي تفـــسير درجـــة الانكشاف التجاري.

جدول رقم (11)

تحليل مكونات التباين لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GGDP

STEP	GGDP	E
1	100.00	0.000
2	99.622	0.377
3	95.642	4.357
4	91.446	8.553
5	88.838	11.161
6	87.738	12.261
7	87.415	12.584
8	87.362	12.637
9	87.362	12.637
10	87.359	12.640

جدول رقم (12)

تحليل مكونات التباين لمؤشر الانكشاف التجاري E

STEP	GGDP	E
1	0.374	99.625
2	0.713	99.286
3	1.388	98.611
4	1.902	98.097
5	2.191	97.808
6	2.302	97697
7	2.328	97.671
8	2.328	97.671
9	2.326	97.673
10	2.326	97.673

2-مؤشر التركز السلعي للصادرات (X): يلاحظ من الجدول رقم (13) انه عند تحليل مكونات التباين لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أن (100.0%) من الخطأ بالتنبؤ في تباينه تُعزى الى المتغير نفسه، وذلك خلال الفترة الأولى، ولا يُعزى شئ الى متغير التركز السلعي للصادرات، فيما تزداد نسبة الخطأ بالتنبؤ التي تُعزى الى التركز السلعي للصادرات لتبلغ (0.312%) خلال الفترة العاشرة، وهنا يمكن القول بأن هناك ضعف في تفسير التركز السلعي للصادرات لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بتحليل مكونات التباين للتركز السلعي

للصادرات نلاحظ من الجدول رقم (14) وخلال الفترة الأولـــى، أن مـــا نـــسبته (98.162%) من الخطأ بالتنبؤ يعود الى المتغير نفسه، وان مـــا نـــسبته (1.837%) من الخطأ بالتنبؤ يعود الى معدل نمو الناتج المحـ لي الإجمالي، وتستمر هذه النسبة بالزيادة لتصل الى(7.376%) في الفترة الثانية، والـــى (13.394%) فـــي الفتـــرة العاشرة،ويلاحظ هنا أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، يفسر بـــشكل أقـــوى الصادرات المتركزة في سلعتين فقط، هما : الفوسفات والبوتاس، واللتان تتـــأثران بالعوامل الخارجية مثل تذبذب الأسعار العالمية وتقلبات الأسواق، مما يزيد تبعية الاقتصاد في هذا المجال.

جدول رقم [13]

تحليل مكونات التباين لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GGDP

STEP	GGDP	X
1	100.000	0.000
2	99.938	0.061
3	99.870	0.129
4	99.817	0.182
5	99.777	0.222
6	99.747	0.252
7	99.725	0.274
8	99.708	0.291
9	99.696	0.303
10	99.687	0.312

جدول رقم [14]

تحليل مكونات التباين لمؤشر التركز السلعي للصادرات X

STEP	GGDP	X
1	1.837	98.162
2	7.376	92.623
3	10.025	89.974
4	11.382	88.617
5	12.153	87.846
6	12.628	87.371
7	12.937	87.062
8	13.147	86.852
9	13.292	86.707
10	13.394	86.605

3 -مؤشر التبعية المالية (F): يلاحظ من الجدول رقم (15) والذي يظهر تحليل مكونات التباين لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أن (100.00%) من الخطأ بالتنبؤ يُعزى الى المتغير نفسه في الفترة الأولى، في حين لا يُعزى شئ الى مؤشر التبعية المالية، وفي الفترة الثانية يُعزى ما نسبته (2.615%) الى التبعية المالية وتستمر هذه النسبة بالزيادة الى أن تبلغ (12.840%) في الفترة العاشرة، ويلاحظ هنا أن هذه النسبة لا يستهان بها في تفسير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن التبعية المالية تؤثر على النشاط الاقتصادي . وفيما يتعلق بتحليل مكونات التباين لمؤشر التبعية المالية نلاحظ من الجدول رقم (15) أن ما نسبته (94.075%) من الخطأ بالتنبؤ يُعزى الى المتغير نفسه في الفترة الأولى، وان ما نسبته (5.924%) يعزى الى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في نفس الفترة، وما تلبث هذه النسبة أن تزداد حتى تبلغ (6.299%) في الفترة الثانية الى أن تبلغ (15.867%) في الفترة العاشرة، وهذه النسبة ذات أهمية في تفسير التبعية المالية أي انه ومع مرور الزمن يزداد تفسير التبعية المالية لتغيرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (15)

تحليل مكونات التباين لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GGDP

STEP	GGDP	F
1	100.000	0.000
2	97.384	2.615
3	92.101	7.898
4	92.054	7.945
5	90.063	9.936
6	89.414	10.585
7	88.581	11.418
8	87.996	12.003
9	87.533	12.466
10	87.159	12.840

جدول رقم [16]

تحليل مكونات التباين لمؤشر التبعية المالية F

STEP	GGDP	F
1	5.924	94.075
2	6.299	93.700
3	11.160	88.839
4	12.033	87.966
5	13.577	86.422
6	14.280	85.719
7	14.905	85.094
8	15.322	84.677
9	15.634	84.365
10	15.867	84.132

4 -مؤشر التبعية التكنولوجية (T): يلاحظ من الجدول رقم (17) والذي يبين تحليل مكونات التباين لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أن ما نسبته (100.00%) من الخطأ بالتنبؤ يُعزى الى المتغير نفسه، وانه لاشيء يُعزى الى متغير التبعية التكنولوجية وذلك في الفترة الأولى، أما في الفترة الثانية فإن النسبة التي تُعزى الى متغير التبعية التكنولوجية تزداد لتبلغ (1.519%) وتستمر تلك النسبة في الزيادة عبر الزمن حتى تبلغ (4.344%) في الفترة العاشرة، ويلاحظ انخفاض قوة تفسير التبعية التكنولوجية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن تفسير ذلك بسبب اعتماد اقتصاديات الدول النامية بما فيها الأردن على التكنولوجيا التقليدية، وضعف القواعد الإنتاجية لديها والتي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وذلك يعود لعدة أسباب منها صعوبة استيراد التكنولوجيا الحديثة وصعوبة إستخدامها وتطويعها. وفيما يتعلق بتحليل التباين لمؤشر التبعية التكنولوجية فإننا نلاحظ من الجدول رقم (18) أن ما نسبته (97.397%) من الخطأ بالتنبؤ يُعزى الى المتغير نفسه، في حين أن ما نسبته (2.602%) يُعزى الى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وذلك في الفترة الأولى، وتزداد هذه النسبة في الفترة الثانية لتصل الى (13.632%)، وتستمر في الزيادة عبر الزمن لتبلغ في الفترة العاشرة (21.067%) ونستنتج هنا أن هناك تأثير لمعدل نمو الناتج المحلي

الإجمالي على مؤشر التبعية التكنولوجية، وينسجم هذا الاستنتاج مع نتيجة اختبار السببية التي توصلنا لها سابقا"، كما يؤكد ذلك عمق التبعية التكنولوجية التي تزداد مع مرور الزمن وذلك للتطور التكنولوجي السريع على مستوى العالم والذي يُبقي الدول النامية بما فيها الأردن في حلقة التبعية التكنولوجية، وهذا ما ينطبق على واقع الحال لتلك الدول حيث انه مع تطور اقتصادياتها تزداد حاجتها للتكنولوجيا الحديثة والتي تتغير باستمرار وهكذا.

جدول رقم (17)

تحليل مكونات التباين لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GGDP

STEP	GGDP	T
1	100.000	0.000
2	97.410	1.519
3	96.737	2.589
4	96.314	3.262
5	96.046	3.685
6	95.876	3.953
7	95.876	4.123
8	95.768	4.231
9	95.699	4.300
10	95.655	4.344

جدول رقم (18)

تحليل مكونات التباين لمؤشر التبعية التكنولوجية T

STEP	GDP	T
1	2.602	97.397
2	13.632	86.367
3	17.380	82.619
4	19.050	80.949
5	19.920	80.079
6	20.413	79.586
7	20.707	79.293
8	20.886	79.113
9	20.997	79.002
10	21.067	78.932

4 . دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function):

تعمل هذه الدالة على تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة (Shocks) التي تتعرض لها المتغيرات المختلفة والمضمنة في نموذج VAR، وتعكس كيفية استجابة كل متغير من هذه المتغيرات لأي صدمة مفاجئة في أي متغير في النموذج مع مرور الزمن . ومن الجدير بالذكر أن كل من تحليل مكونات التباين، ودالة الاستجابة لردة الفعل يكونان على جانب من الأهمية في عمليات التنبؤ.

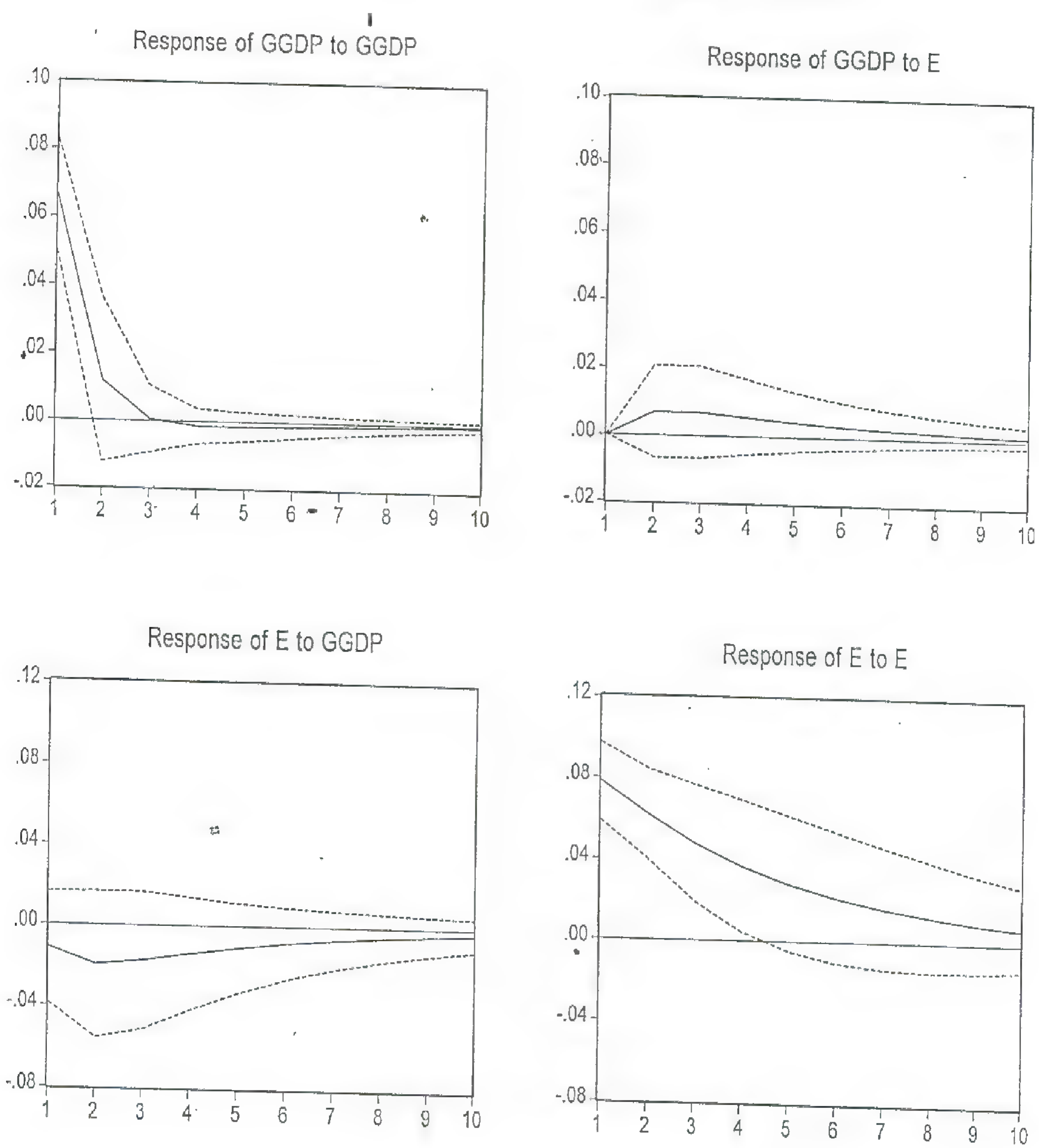
أ-وعند تطبيق هذا الاختبار على مؤشر الانكشاف التجاري فإننا نلاحظ من الشكل رقم (2)، أن تغير مفاجئ في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مقداره انحراف معياري واحد، لا يترك أثر مقبول إحصائيا " عند مستوى معنوية (5%) على مؤشر الانكشاف التجاري، وكذلك تغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في مؤشر الانكشاف التجاري لا يترك أثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية (5%).

ب - كذلك فان تغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يكون له أثر مقبول إحصائيا " على مؤشر التركز السلعي للصادرات، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (3)، وكذلك تغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في مؤشر التركز السلعي للصادرات لا يكون له أثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ج - وبالنسبة لمؤشر التبعية المالية والذي يمثله الشكل رقم (4) فان تغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يكون له أثر مقبول إحصائيا" على مؤشر التبعية المالية، وكذلك تغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في مؤشر التبعية المالية لا يكون له أثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

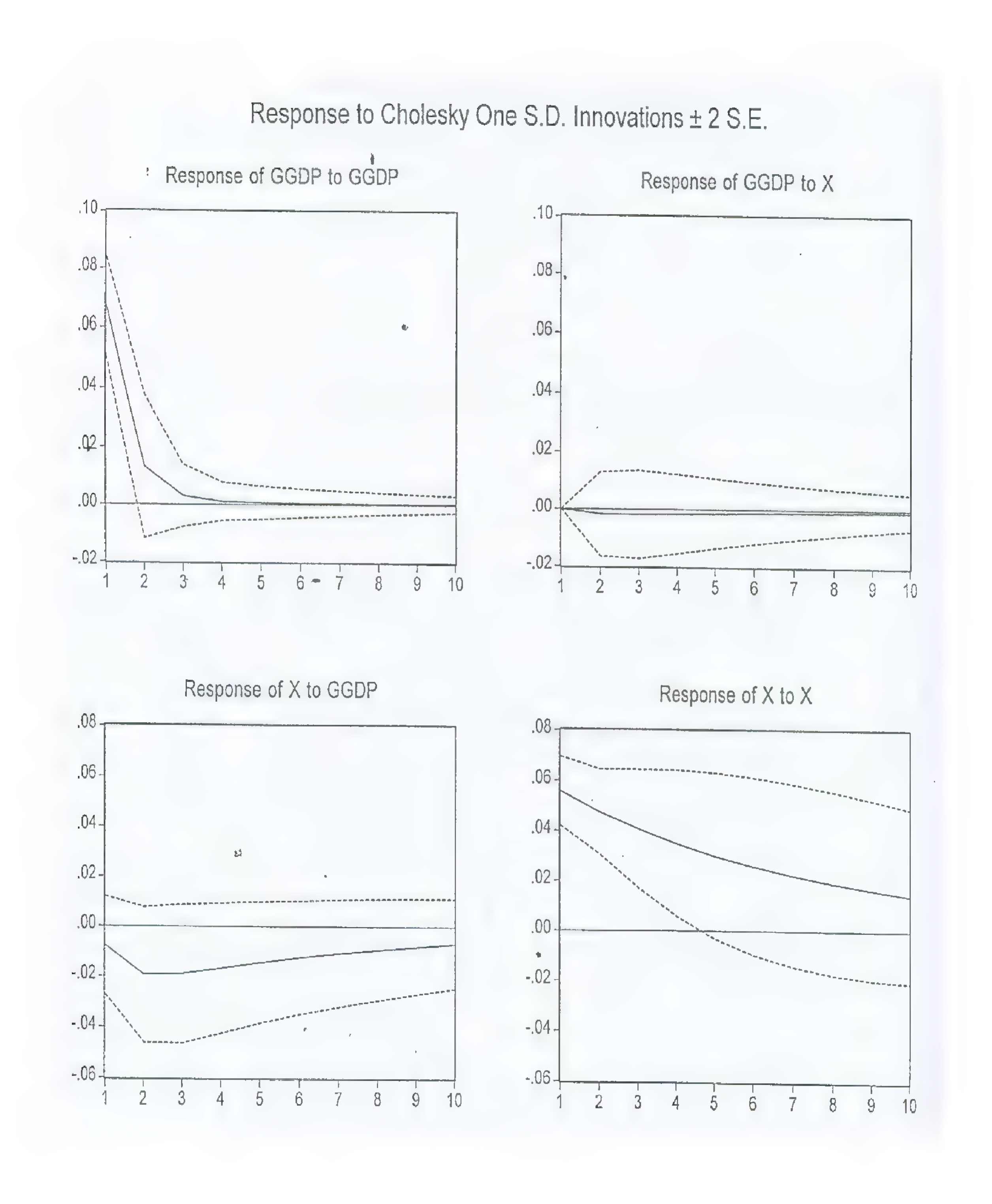
د -وفيما يخص مؤشر التبعية التكنولوجية والذي يوضحه الشكل رقم (5) فان تغير مفاجئ مقداره انحراف معيار واحد في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يؤثر بشكل مقبول إحصائيا " على مؤشر التبعية التكنولوجية، ولكن تغير مفاجئ بمقدار انحراف معياري واحد في مؤشر التبعية التكنولوجية يكون له أثر

إيجابي على معدل نمو الناتج المحلي الا جمالي يظهر بعد سنة واحــدة، ولكنــه سرعان ما يزول بعد ذلك.



الشكل رقم (2)

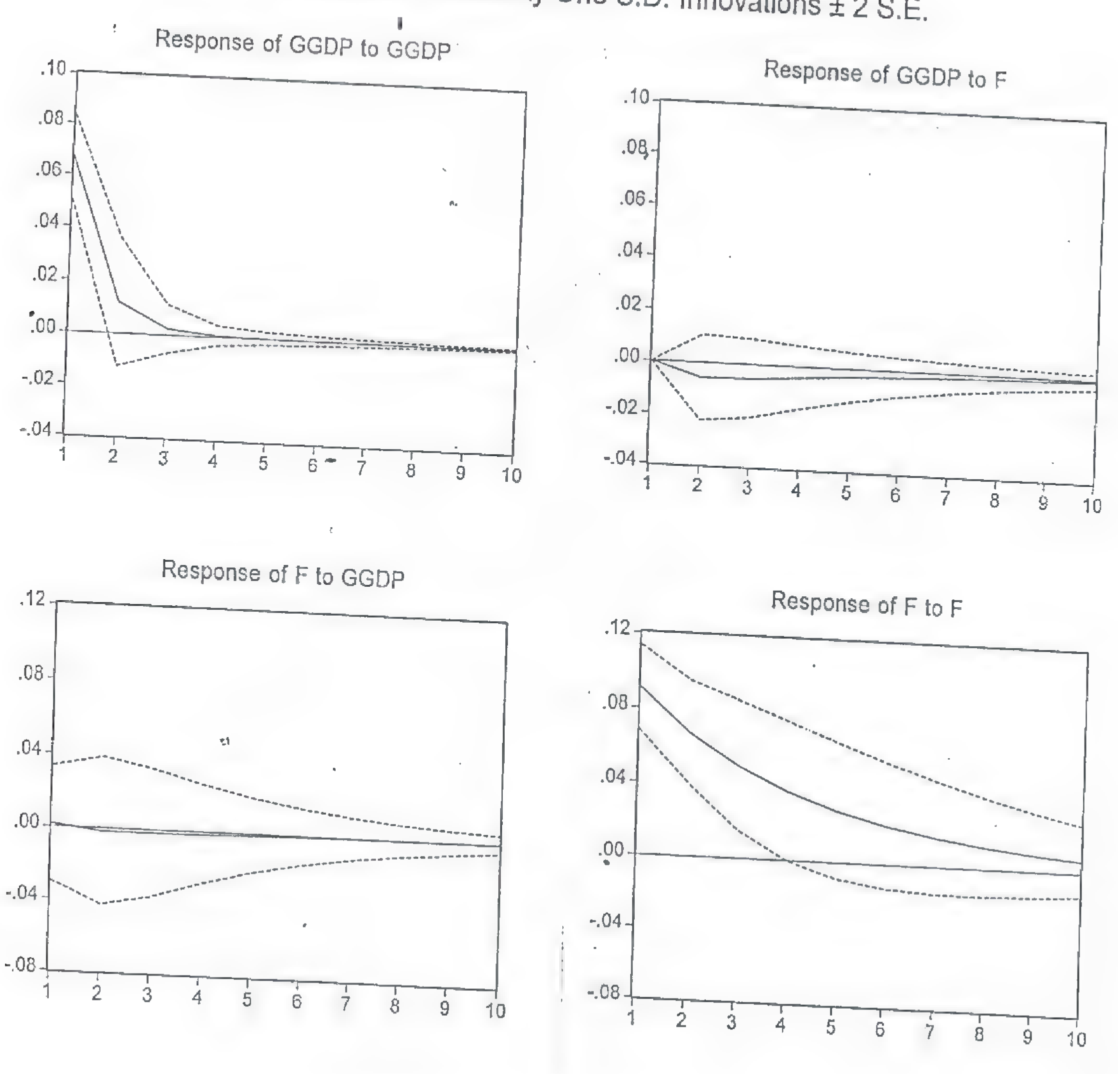
دالة الاستجابة لردة الفعل لمؤشر الانكشاف التجاري (E)



الشكل رقم (3)

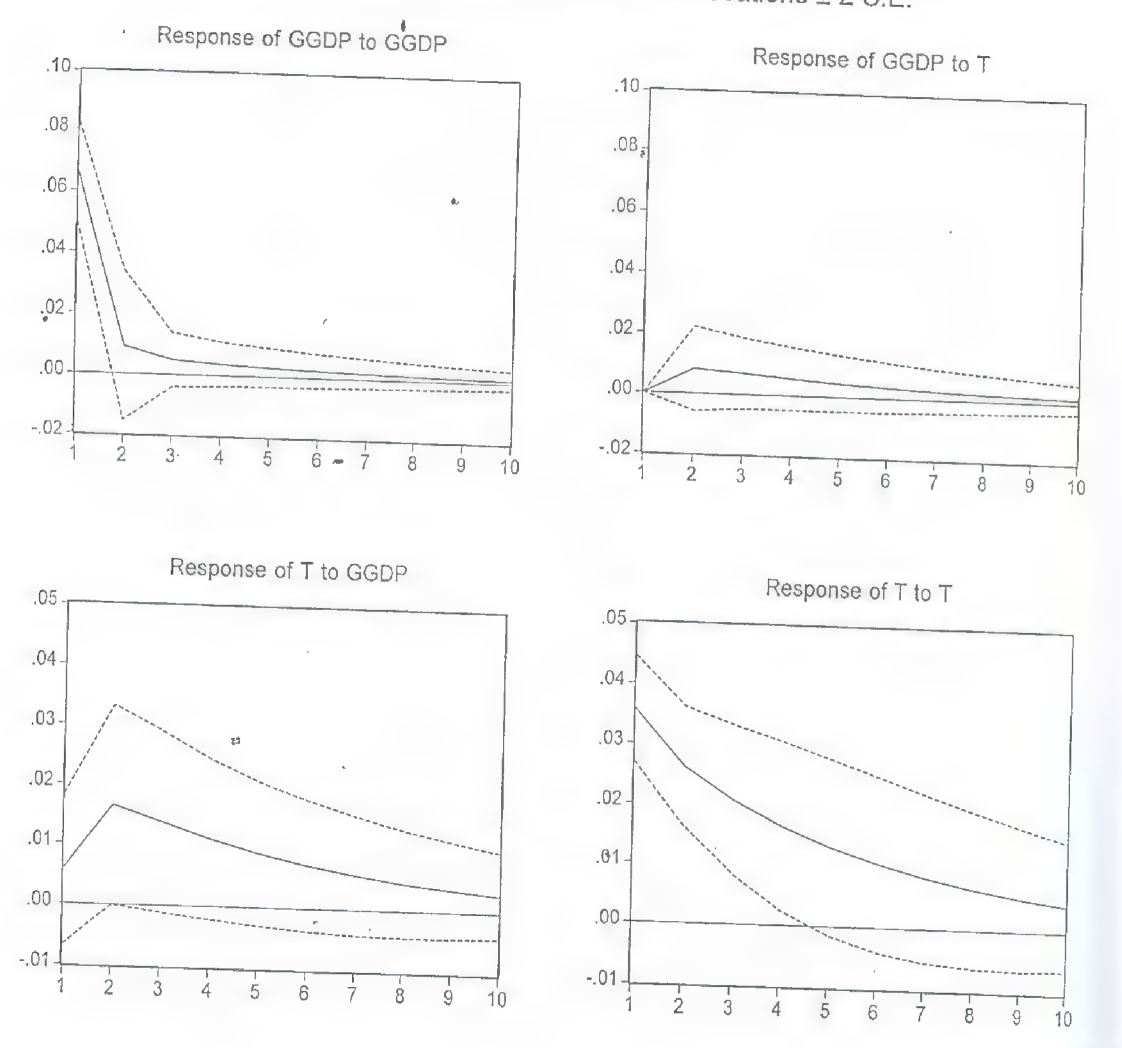
دالة الاستجابة لردة الفعل لمؤشر التركز السلعي للصادرات (X)





الشكل رقم (4)

دالة الاستجابة لردة الفعل لمؤشر التبعية المالية (F)



الشكل رقم [5]

دالة الاستجابة لردة الفعل لمؤشر التبعية التكنولوجية [T]

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

1.5 الخاتمة

خلصت هذه الدراسة الى أن الاقتصاد الأردني يُعد من الاقتصاديات التابعة، وذلك حسب مختلف مؤشرات التبعية الاقتصادية التي تم استخدامها في هذه الدراسة؛ سواء مؤشر الا نكشاف التجاري، او مؤشر التركز السلعي للصادرات، او مؤشر التبعية المالية، او مؤشر التبعية التكنولوجية، كما انتهت الدراسة الى أن النشاط الاقتصادي الأردني يتأثر بالتبعية الاقتصادية، وذلك بناءا " على أدوات التحليل التي تم استخدامها.

وقد برز مؤشر الانكشاف التجاري ومؤشر التركز السلعي للصادرات ومؤشر التبعية المالية، كمتغيرات قوية قي تفسير النشاط الاقتصادي، بينما كان مؤشر التبعية التكنولوجية أقل قوة في ذلك.

2.5 النتائج

يمكن إيجاز أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كالتالي:

1يُعد الاقتصاد الأردني اقتصادا " منكشفا"للخارج، وذلك وفقا" لمعيار الانكشاف التجاري الذي تم تطبيقه من قبل حماد ومشعل (1986)، وذلك حسب القيم التي تم الحصول عل يها لهذا المعيار على مدار سنوات الدراسة، وان الاقتصاد الأردني ماضٍ لمزيد من الانكشاف التجاري، وذلك بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي التي ينتهجها الاقتصاد الوطني، ودخوله في العديد من اتفاقيات التجارة الدولية.

2- أظهرت الدراسة بأن هناك تركز للصادرات الوطنية في سلعتي الفوسفات والبوتاس، وان هذا التركز آخذ بالانخفاض التدريجي مع مرور الزمن، نتيجة سياسات التنويع الاقتصادي التي يتبعها الاقتصاد ا لأردني، وبروز الأهمية النسبية لبعض الصناعات الوطنية من بين الصادرات الوطنية كالأدوية وبعض الصناعات الكيماوية.

3- بينت الدراسة أن الاقتصاد الوطني يعتمد على التمويل الخارجي، سواء على شكل مساعدات مالية او على شكل قروض مختلفة الآجال، ولعل أزمة المديونية الخارجية التي تفجرت في عام 1989 عندما عجز الاقتصاد الأردني عن الالتزام بمستحقات ديونه هي دليل واقعي على الاعتماد على التمويل الخارجي .
وهنا يمكن القول أن تبني برامج التصحيح الاقتصادي قد أسهم في تخفيف عبء المديونية من خلال إجراءات عديدة على رأسها إعادة جدولة الديون.

4- أظهرت الدراسة من خلال قيم مؤشر التبعية التكنولوجية التي تم الحصول عليها أن هناك تبعية تكنولوجية للخارج، وذلك يعود الى ضعف القواعد الإنتاجية الوطنية، والاعتماد على الطرق والوسائل التقليدية في نقل وتوطين التكنولوجيا، والتي لا تسهم بشكل فاعل في النقل ا لحقيقي للتكنولوجيا، وتُبقي الاقتصاد الوطني بحاجة مستمرة للتكنولوجيا الأجنبية.

5- من خلال اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية تبين أن كل من متغيرات الدراسة سواء الناتج المحلي الإجمالي، أو مؤشر الانكشاف التجاري، او مؤشر التركز السلعي للصادرات، او مؤشر التبعية المالية، أو مؤشر التبعية التكنولوجية، جميعها غير مستقرة مع مرور الزمن وبمستوياتها الأساسية، بينما هي مستقرة مع مرور الزمن بعد أخذ الفرق الأول.

6- بينت الدراسة الأهمية النسبية التي يتمتع بها مؤشر الانكشاف التجاري في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، حيث اتفقت نتائج هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث العلاقة الإيجابية بين كل من الانكشاف التجاري والنشاط الاقتصادي، ولكن الصورة تنعكس عندما يُنظر الى مؤشر الانكشاف التجاري على أنه أحد مؤشرات التبعية الاقتصادية، حيث أنه في حال حدوث ظروف خارجية غير مواتية يصد بح الاقتصاد الوطني عُرضة لتأثيرات هذه الظروف والتي تخرج عن نطاق السيطرة الوطنية، مثل تغير ظروف التجارة الخارجية في الأسواق العالمية، وكذلك الحال في بعض الظروف السياسية غير المواتية مثل حالات الحرب والمقاطعة الاقتصادية من الخارج.

7-بينت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر مع مرور الزمن وبشكل ملموس بالتركز السلعي للصادرات، وباعتبار أن التركز السلعي للصادرات هو أحد مؤشرات التبعية الاقتصادية، فان ذلك يعني تأثر النشاط الاقتصادي بالتبعية الاقتصادية. وعلى اعتبار أن ظاهرة التركز السلعي للصادرات هي ظاهرة سلبية في عُرف التجارة الخارجية، فإن ذلك يؤكد التأثير السلبي للتبعية الاقتصادية على النشاط الاقتصادي.

8-أظهرت الدراسة أن كلا " من الناتج المحلي الإجمالي وعبء المديونية الخارجية يؤثران في بعضهما، أي أن تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي يؤدي الى المزيد من الاقتراض الخارجي لتمويل المشاريع التنموية الوطنية، كذلك فان الدخول في المزيد من الاقتراض الخارجي يؤدي الى زيادة مستحقات تلك الديون من الأقساط والفوائد، مما يؤدي بدوره الى توجيه الموارد المحلية الى تسديد تلك المستحقات، بدلا" من توظيف تلك الموارد في مشاريع إنتاجية.

9-بينت الدراسة أن تأثير التكنولوجيا على النشاط الاقتصادي الأردني قليل نسبيا "، وهذا ما يمكن تفسيره بأن الاقتصاد الأردني يعتمد بشكل رئيس على قطاع الخدمات، والذي يشكل حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وان تأثير التكنولوجيا على قطاع الخدمات محدود، مما قلل من أثر التبعية التكنولوجية على النشاط الاقتصادي في هذا المجال ، كما أن الاستخدام غير الأمثل للتكنولوجيا المستوردة والناتج عن عدم ملائمة هذه التكنولوجيا لبيئة الاقتصاد الوطني قد أدت الى إضعاف أثر التكنولوجيا على النشاط الاقتصادي.

10-بينت الدراسة أن الفجوة التكنولوجية تتسع باستمرار ومع استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا ما تم استنتاجه من اختبار السببية حيث أن نمو معدل الناتج المحلي الإجمالي يسبب التبعية التكنولوجية، وهذا يشير الى توجيه جزء من الناتج لاستيراد التكنولوجيا والتي غالبا "ما تكون غير ملائمة، وتزداد هذه الحصة من الناتج والمخصصة لاستيراد التكنولوجيا مع زيادة الناتج ، ناهيك عن التقدم السريع للتكنولوجيا العالمية، والذي يولد الرغبة لدى الدول النامية ومن

بينها الأردن في المزيد من استيرادها، وهذا ما يؤكد سلبية التبعية التكنولوجية على النشاط الاقتصادي.

3.5 التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة، فإنها خرجت في مجموعة من التوصيات يمكن إيجازها فيما يلي:

1- ضرورة تطوير القطاعات الاقتصادية جميعها وبشكل متوازي، وبما يتماشى مع النشاط الحاصل في قطاع التجارة الخارجية، للحد من التبعية الاقتصادية الـ ناجمة عن الانكشاف التجاري.

2- ضرورة الاستمرار في سياسة التنويع الاقتصادي وبالذات فيما يخص الصادرات الوطنية لتخفيف الاعتماد على سلعتي التصدير الرئيسيتين الفوسفات، والبوتاس، وذلك لتقليل آثار التبعية الاقتصادية الناجمة عن التركز السلعي للصادرات.

3- الاهتمام بترشيد واستثمار القروض الخارجية في مشاريع ذات جدوى اقتصادية، تضمن تغطية القروض وخدماتها، وذلك لتخفيف عبء المديونية والحد من التبعية الاقتصادية في هذا المجال.

4- الالتزام باستيراد التكنولوجيا الملائمة للاقتصاد الوطني، وهي التكنولوجيا التي تتناسب مع الموارد الرأسمالية والبشرية المتوفرة، وليس بالضرورة أن تكون هذه التكنولوجيا هي احدث تكنولوجيا يتم التوصل لها في هذا المجال.

5- زيادة الاهتمام ببرامج التعليم والتدريب، وبما يرفد الاقتصاد الوطني بعنصر العمل المطلوب، والذي يسهم في نقل وتوطين التكنولوجيا نقلا " حقيقيا"، ويدعم الاستقلال التكنولوجي، وذلك بزيادة المخصصات من رأس المال لهذا الغرض.

6- الاهتمام بمؤسسات البحث العلمي وتطويرها، والتنسيق بينها من جهة وبين الوحدات الاقتصادية الإنتاجية من جهة أخرى، وذلك للاستفادة من مخرجات البحث العلمي وتوظيفها في العملية الإنتاجية ، وبما يساعد في توليد تكنولوجيا وطنية مستقلة.

7- إجراء المزيد من الدراسات باستخدام تحليل الســلاسل الزمنيــة حــول هــذا الموضوع، بإدخال المزيد من مؤشرات التبعية، واستخدام بيانــات شــهرية او رُبعية إن أمكن للحصول على نتائج أكثر دقة.

المراجع

أ . المراجع باللغة العربية

البنك المركزي الأردني (2004)، **عدد خاص من النشرات الإحصائية**، بمناسبة العيد الأربعين لتأسيسه.

البنك المركزي الأردني، **النشرة الإحصائية الشهرية** (1970-2005).

الأحمد، احمد قاسم (1998)، **التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوروبي (اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوروبية)**، عمان، المعهد الدبلوماسي الأردني، الطبعة الأولى.

الأحمد، احمد قاسم (1996)، **الآثار المحتملة للتطورات الإقليمية والدولية على التجارة الخارجية الأردنية**، الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي، إشراف هاني الحوراني، تحرير خالد الوزني وحسين أبو رمان، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات، دار سندباد للنشر.

بايروك، بول (1973)، **مأزق العالم الثالث**، دار الحقيقة، بيروت.

بدران، إبراهيم (1985)، **مشكلات العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى. عمان ، الاردن.

بركات، نسرين (2000) **واقع الصناعة الأردنية مشكلاتها وآفاق تطورها**، ورقة عمل مقدمة في حلقة نقاش، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات.

بن نشنو، عبد اللطيف (1986)، **الإلكترونيات الدقيقة في العالم العربي، التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها**، ورقة عمل مقدمة الى الندوة التي نظمها منتدى الفكر العربي في عمان (11–12 كانون الثاني 1986) . منتدى الفكر العربي، الطبعة الأولى. عمان .

جلال، عصام الدين (1986)، **التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها**، ورقة عمل مقدمة الى الندوة التي نظمها منتدى الفكر العربي في عمان (11–12 كانون الثاني 1986)، الطبعة الأولى، منتدى الفكر العربي . عمان .

حماد، خليل، ومشعل، زكية (1986) تأثير انكشاف الاقتصاديات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية ،**مجلة أبحاث اليرموك** (سلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية)، المجلد 2، العدد 2، ص167 -190.

الحوراني، هاني محمود (1994)، **الثابت والمتغير في مشكلات الأردن الاقتصادية نظرة نحو المستقبل**، الاقتصاد الأردني المشكلات والآفاق، تحرير مصطفى الحمارنة، عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية.

خواجكية، محمد هشام، وعيسى، حسام (1989)، **مستقبل التصنيع والتكنولوجيا في ضوء الخبرة الخليجية والمصرية**، الطبعة الأولى، دمشق.

الزعبي، بشير خليفة (1976)، **دور التمويل الخارجي في خطتي التنمية الثلاثية والخمسية**، دائرة الأبحاث والدراسات – البنك المركزي الأردني.

سطي، عبد الإله (2006)، **توابع التبعية، دراسة في ميكنزمات أزمة تخلف المجتمعات في العالم الثالث**، شبكة النبأ المعلوماتية، متوفر عبر WWW.ANNABAA. ORG.

السعدي، احمد محمود (2002)، **الاقتصاد الأردني واقع وآفاق**، دار النظم، عمان.

السماك، محمد أزهر سعيد (1986)،قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوليتيكية المحتملة، **مجلة المستقبل العربي السنة 9**، العدد 91، ص61 -81 .

الشيشيني، نادية مصطفى (1986)،**التصنيع وتكوين القواعد التكنولوجية في الدول العربية**، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.

الطراونه، سعيد، والعبد الرزاق، بشير احمد (2002)، المديونية الخارجية للاقتصاد الأردني: مسارها والعوامل المحددة لها في الفترة (2000 -2010)، **مجلة النهضة**، العدد 12، ص6 -25.

عبد الجابر، تيسير (1996)، **الاقتصاد الأردني وموقعه في إطار السيناريوهات المحتملة للتكتل الإقليمي**، الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي، إشراف هاني الحوراني، تحرير خالد الوزني وحسين أبو رمان، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات، دار سندباد للنشر.

عماري، نبيل (1994)،**الأردن والخليج الآفـاق والمـستقبل الاقتـصاد الأردنـي المشكلات والآفاق**تحرير مصطفى الحمارنـة، عمان، مركـز الدراسـات الاستراتيجية.

العناني، جواد (1996)**متطلبات التغيير الهيكلي للاقتـصاد الأردنـي** ، الاقتـصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي، إشراف هاني الحوراني، تحرير خالد الوزني وحسين أبو رمان، عمان، مركز الأردن الجديـد للدراسـات، دار سندباد للنشر.

عيسى، محمد عبد الشفيع (1984)، **العالم الثالث والتحدي التكنولـوجي الغربـي، الاستقطاب الدولي الغربي وتطور التكنولوجيا الـصناعية للعـالم الثالـث [1970ـ1980]**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

العيسوي، إبراهيم (1989)**قياس التبعية في الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، دمشق.

الفارس، تيسير (2004)، **فكر جلالة الملك عبد الله الثاني الاقتصادي**، الجزء الأول، عمان، الطبعة الأولى.

قاسم، جميل قاسم (1984)**نقل التكنولوجيا وعملية التنمية** ، وجهة نظـر الـدول النامية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن.

كرم، أنطونيوس (1980)، **اقتصاديات التخلف والتنمية**، الكويت.

كرم، أنطونيوس (1981)**التبعية الاقتصادية في دول الخليج العربي**، ورقة عمـل غير منشورة، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الكويت.

كرم، أنطونيوس (1982) **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**، الكويت.

المرزوقي، عمر فيحان (1996). **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود.

منصور، محمد إبراهيم (1994)، **الاقتصاد الأردنـي والاقتـصاد العربـي آليـات الارتباط وآفاق المستقبل**،الاقتصاد الأردني المشكلات والآفـاق ، تحريـر مصطفى الحمارنة، عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية، ص121 -123.

منصور، يوسف (2002)التنويع الاقتصادي في الوطن العربي؛ حالة الأردن **مجلة النفط والتعاون العربي**، العدد 100، المجلد 28.

مقطش، سالم بطرس، و هياجنة، يوسف (1996)، **اقتصاديات الزراعة الأردنية والتحديات المستقبلية**، الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي، إشراف هاني الحوراني، تحرير خالد الوزني وحسين أبو رمان، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات، دار سندباد للنشر.

النابلسي، محمد سعيد (1994)،**المديونية وبرنامج التصحيح الاقتصادي** ، الاقتصاد الأردني المشكلات والآفاق، تحرير مصطفى الحمارنة، عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية.

النعيمات، عبد السلام، والبخيت، يزن (2005)، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي** ، عمان، الجمعية العلمية الملكية.

الهزايمه، محمد احمد (1993)، **أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن** ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك.

ب • قائمة المراجع الأجنبية

Biggs , Stephen , and Clay, Eduard (1981) **, Sources of Innovation in Agricultural Technology in Ecodevelopment News** , International Research Center on Environment and Development , Paris No 18.

Bodenheimer, Suzanne **,Dependence And Imperialism The Roots of latin American Uderdevwlopment**, in Reading in United States Imperialism, ed.

Haveman, H.A. Haveman,(1973) .**The Transfer of Technology. Some International Aspects ,** in The International Seminar on Technology Transfer, Seminar Papers (Vol. II). New Delhi: Council of Scienntific and Industrial Research.

Hinrichs, H.(1967), **The_strucutal change during Development,** in readings on Taxation in Developing countries, Maryland: the john Hopkins press.

Jin , Jang (2002) , **On The Relationship Between Openness and Growth in China: Evidence from Provincial Time Series Data** , Chinese University of Hong Kong.*avilable on* http://www.blackwel-synergy.com/doi/abs/10.1111/i.1467-9701.2004.00667.x

Karam, Antonios(1976) , **the Meaning of Dependence**, The Journal of the Developing Economies , Tokyo , Japan .

Kinnon, R.I. Kinnon (1973):**Money and Capital In Economic Development**, the Brookings Institution, Washington.

Panagariya , Arvind (2003) , **Miracles and Debacles: In Defence of Trade Openness** , Columbia University.
.avilable on http://129.3.20.41/eps/it/papers/0403/0403002.pdf

Patel , Surendra (1979) **. Trade Marks and the Third World.** World Development.

Santos ,Theotonio Dos (1970): **The Structure Of Dependence**. American Economic Review.

Street , James (1974) , **The Ayres -Kuznets Framework and Argentine Dependency**..avilableon .http://www.wits.ac.za/sebs/downloads/2005/wealth-poverty-outline.doc

Wang , Chengang , Xiaming Liu and Yingqi Wei ,(2002) **Impact of Openness on Growth in Different Country Groups** , Aston University, University of Surrey and Lancaster University.avilable on.http://papers.ssrn.com./sol3/papers.cfm?abstract - id=538205